

هَمَّتْ زَعْبِي

تحت المجهر

■ الانشقاق داخل القائمة المشتركة، والذهاب إلى الانتخابات في آذار ٢٠٢١ بقائمتين
■ تقلص التمثيل العربي في الكنيست إلى ٦ مقاعد للقائمة المشتركة، إضافة إلى ٤
للقائمة العربية الموحدة ■ «الموحدة» تقود نهجاً جديداً لا يستثني إمكانية التعاون
مع اليمين وتنتيها هو ■ جائحة الكورونا تُفاقم المعاناة الاقتصادية والصحية للمجتمع
العربي ■ الجريمة المنظّمة والعنف يصلان إلى مستويات قياسية تهدد النسيج
الاجتماعي العربي.



تظاهرة في أم الفحم مطلع آذار ٢٠٢١: أعلام فلسطينية، وشعارات ضد الجريمة المنظمة وتعامل الشرطة الإسرائيلية معها. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

سجل عدد ضحايا الجريمة المنظمة ارتفاعاً بوتيرة قياسية ليصل ١١٣ قتيلاً خلال ٢٠٢٠.

يُعتبر المجتمع العربي جهاز الشرطة متواطئاً بشكل كامل مع الجريمة المنظمة، لذا بدأ تنظيم مظاهرات وحركات واسعة ضد تمييز الدولة بشكل عام، وقصور جهاز الشرطة بشكل خاص.

تلامس الخطة الحكومية لمواجهة الجريمة المنظمة داخل المجتمع العربي ظاهر المشكلة ولا تعالج دوافعها الحقيقية، وعليه، تتسع رقعة الحركات الشعبية الشبابية ضد الجريمة المنظمة.

يساهم الاعتماد المتزايد على السوق السوداء، والمنافسة المتزايدة بين منظمات الإرهاب على الموارد في السلطات المحلية، في ارتفاع معدل الجريمة المنظمة.

تؤثر الكورونا على المجتمع العربي أكثر من غيره بسبب السياسات التمييزية وضعف البنية التحتية في مجال الاقتصاد والصحة والتعليم.

تفاقت نسب البطالة في المجتمع العربي جراء إغلاق الكورونا، واستجدت تحديات حقيقية للمصالح الاقتصادية العربية الصغيرة، فازداد الاعتماد على السوق السوداء لسد الحاجات المالية بسبب شروط القروض الرسمية البنكية.

تفاقت الأزمات في القائمة المشتركة بسبب خلافات تتعلق بالاستراتيجيات السياسية وطبيعة «الخطوط الحمراء» الممكن اجتيازها أثناء الممارسة السياسية، ما انتهى إلى انشقاق القائمة العربية الموحدة (الحركة الإسلامية - الشق الجنوبي).

لا تمنع القائمة العربية الموحدة من التنسيق مع حزب الليكود اليميني حول قضايا مدنية تخص المجتمع العربي.

انخفاض التمثيل العربي في الكنيست من ١٥ عضواً في انتخابات آذار ٢٠٢٠ إلى ١٠ مقاعد فقط، موزعة بين القائمة المشتركة (٦ مقاعد) والقائمة العربية الموحدة (٤ مقاعد).

مدخل

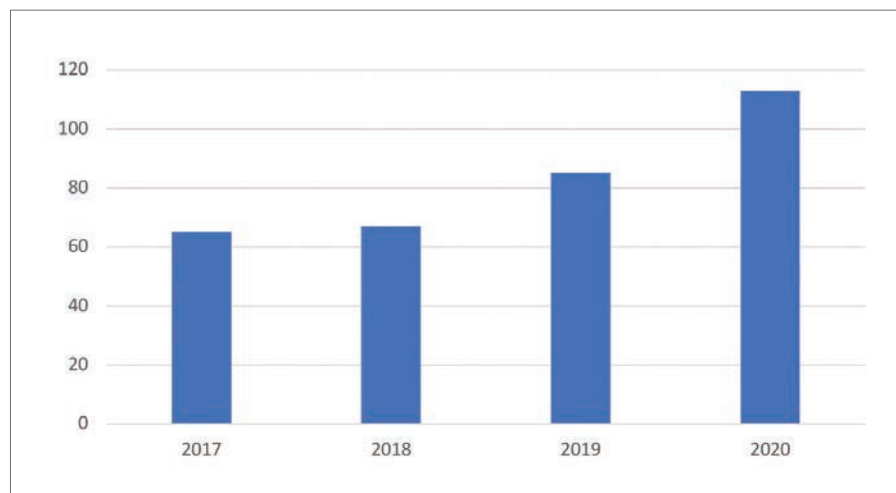
سنرصد في هذا الفصل أهم القضايا التي شكلت المشهد الفلسطيني في الداخل، ونتتبع إسقاطاتها وأبعادها من خلال التوقف عند ثلاثة محاور مركزية، هي: الجريمة المنظمة وتفاقم العنف وتأثيرهما على الأمن الشخصي والمجتمعي. جائحة الكورونا وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي ومساهمتها في زيادة الجريمة المنظمة، وأخيرًا، الأزمة السياسية وإرهاباتها على المشهد السياسي في الداخل، وانعكاسها على القائمة المشتركة والتمثيل العربي في الكنيست.

١. الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني في الداخل

١.١ العام ٢٠٢٠ هو الأقسى من حيث عدد الضحايا

الجريمة والعنف يتصدران القضايا التي تقلق المجتمع الفلسطيني في الداخل وتهدد نسيجه الاجتماعي. وتشير معطيات مركز «أمان- المركز العربي لمجتمع آمن» أن العام ٢٠٢٠ كان عامًا دمويًا وصل عدد ضحايا العنف والجريمة فيه إلى ١١٣ عربيًا. واعتبر تقرير «أمان» أن منطقة المركز كانت الأكثر دموية؛ إذ قتل فيها ٥٥ شخصًا، وكان شهر كانون الأول الأكثر عنفًا، حيث قتل فيه ١٧ شخصًا. وبحسب معطيات المركز، قُتل ٤١ شخصًا (أي نحو ٣٦٪ من الضحايا) على خلفية جريمة منظمة، و١١ (نحو ١٠٪) على خلفية عنف أسري و٢٦ (٢٣٪) على خلفية انتقام أو ما يسمى بجرائم الثأر.^١

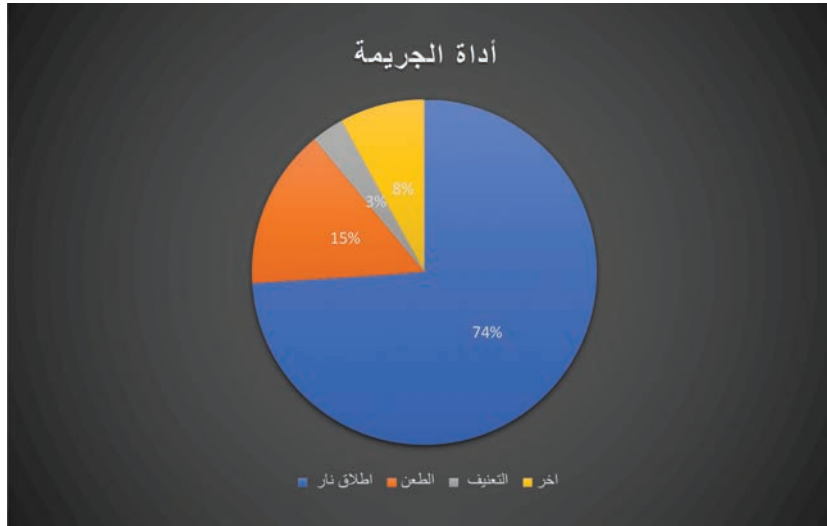
الشكل رقم (١٢): عدد ضحايا الجريمة والعنف من الفلسطينيين في الداخل (٢٠١٧-٢٠٢٠)
بناء على دراسة جمعية «بلدنا».



تشير دراسة لجمعية الشباب العرب - «بلدنا» أجريت بالتعاون مع جامعة كوفنتري في بريطانيا حول ضحايا جرائم القتل بين السنوات ٢٠١١-٢٠١٩، إلى وجود ارتفاع مستمر ومقلق في جرائم القتل؛ فمعدل جرائم القتل السنوية في المجتمع الفلسطيني هو ٦٤ جريمة، وهو عدد مرتفع جداً مقارنة مع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أو مع المجتمع الإسرائيلي اليهودي. فعند مقارنة معطيات العام ٢٠١٨، يتضح أن عدد القتلى من مناطق ١٩٤٨ كانت ٦٧ قتيلاً، مقابل ٢٤ قتيلاً في الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، مع الإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في هذه المناطق هو ضعف عددهم في الداخل. ووصل عدد القتلى لدى المجتمع الإسرائيلي ٣٥ قتيلاً في العام نفسه، علماً أن تعدادهم أكثر ٤ مرات من فلسطيني الداخل.^٢ تنتشر جرائم القتل في كافة المناطق التي يسكنها الفلسطينيون في إسرائيل، لكنها تتركز في منطقة الوسط والمثلث الجنوبي، التي وصل فيها عدد القتلى في كل منطقة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٩ إلى ١١٢ قتيلاً. فقد سقط في يافا ٤٨ قتيلاً، وفي اللد ٣٦ قتيلاً، وفي الرملة ٢٨ قتيلاً. أما في المثلث الجنوبي، فسقط في كفر قاسم (٢٣ قتيلاً) والطيرة (٣١ قتيلاً) والطيبة (٣٢ قتيلاً).^٣

يشكل الشباب أكثر الفئات التي سقط فيها ضحايا جراء العنف، إذ إن أعمار نحو نصف القتلى دون الـ ٣٠ عاماً، و٤٢٪ من القتلى هم من فئة الشباب بين ١٩-٣٠ عاماً. وتؤكد المعطيات بأن السلاح الناري هو الأداة الأكثر استخداماً للقتل بنسبة ٧٤.٣٪ من مجمل الجرائم، يليها الطعن بنسبة ١٤.٨٪.

الشكل رقم (١٣): أداة الجريمة المستخدمة في الجرائم التي وقعت بين ٢٠١١ و ٢٠١٩ (بالنسب المئوية).



تتفق الجهات المسؤولة في المجتمع الفلسطيني جميعها على أن هذا الملف يجب أن يكون على رأس سلم الأولويات. وتتفق معظم القيادات العربية الاجتماعية والسياسية على أن دولة إسرائيل ومؤسساتها وعلى رأسها الشرطة، تخفق في إيجاد الحلول لهذه الآفة. يُمكن الاستدلال على فشل

الشرطة في القيام بواجبها، ومنع حالات القتل، بشكل واضح، من الحادثة راح ضحيتها فتى في الخامسة عشرة من عمره، وأسفرت عن إصابة آخر بجروح حرجة.^٥ القتيلان كلاهما من مدينة اللد، وتوفيا إثر تعرّضهما لجريمة إطلاق نار على شارع رقم ٦ بالقرب من كفر قاسم على الرغم من توفر حماية شرطية لهما، وذلك بعد ساعات من جريمة قتل أخرى حدثت في مدينة اللد.^٦ ويتهم رئيس لجنة المتابعة محمد بركة مؤسسات الدولة بالتواطؤ وتقديم الحصانة لعصابات الجريمة المنظمة.^٧

١.٢ السوق السوداء وزيادة المنافسة بين منظمات

الإرهاب على الموارد في السلطات المحلية

تلعب التبعات الاقتصادية لأزمة الكورونا دوراً في زيادة عدد العصابات المنظمة التي تعتبر المسؤول الرئيس عن الجريمة والعنف في المجتمع العربي. ولأن الكثير من الأسر والمصالح الاقتصادية العربية مرتبطة بقروض بنكية، فإن تدهور أوضاعها المادية جراء أزمة الكورونا يدفعها باستمرار إلى البحث عن بديل لتمويل حياتها الاجتماعية والاقتصادية، مما شكل فرصة لازدهار «السوق السوداء».^٨ تسيطر العصابات المنظمة على هذه السوق وتوفر قروضاً مالية بطرق غير شرعية، في حين يجد العديد من الأفراد أنفسهم مضطرين لهذا الخيار. هذا ومن غير المستبعد أن يزداد التنافس بين منظمات الجريمة للسيطرة على الموارد في حال تفاقم الأزمة الاقتصادية.^٩

تشكل السلطات المحلية العربية في الداخل، أحد المجالات التي تخترقها العصابات المنظمة وتتنافس على مواردها من خلال المناقصات، خاصة على ضوء ضخ ميزانيات إضافية لها في السنوات الأخيرة. ويشير تقرير مركز أبحاث الكنيست إلى أن عدد رؤساء السلطات المحلية العربية المهددين في ارتفاع مستمر.

تشكل السلطات المحلية، أحد المجالات التي تخترقها العصابات المنظمة وتتنافس على مواردها من خلال المناقصات، خاصة على ضوء ضخ ميزانيات إضافية لها للسلطات المحلية في السنوات الأخيرة. ويشير تقرير مركز أبحاث الكنيست بأن عدد رؤساء السلطات المحلية العربية المهددين في ارتفاع مستمر، بينما عدد الرؤساء المهددين من السلطات المحلية الإسرائيلية في انخفاض مستمر، وهو ما يدركه جهاز الشرطة. فمثلاً، في العام ٢٠١٧ كان هناك ٢٧ رئيس سلطة محلية إسرائيلية مهدداً، مقابل ١٨ رئيس سلطة محلية عربية، وفي العام ٢٠١٩ كان هناك ١٨ إسرائيلياً مقابل ٣٥ عربياً، أما في العام ٢٠٢٠،^{١٠} فوصل العدد إلى ٢٣ من العرب مقابل ١٥ من الإسرائيليين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد السلطات المحلية الإسرائيلية يشكّل ثلاثة أضعاف عدد السلطات المحلية العربية (٢٥٥ مقابل ٨٥).^{١١} كما تشير معطيات تقرير الكنيست إلى أن عدد موظفي السلطات المحلية العرب المهددين ارتفع من ٤٤ في العام ٢٠١٧ إلى ٦٤ في العام ٢٠١٨ ثم إلى ٦٧ منتصف العام ٢٠٢٠.^{١٢}

١.٣ الخطط الحكومية المقترحة لمعالجة الجريمة والقتل

على ضوء تفشي ظاهرة الجريمة والجريمة المنظّمة في المجتمع الفلسطيني، شكّلت الحكومة الإسرائيلية في تشرين الأول ٢٠١٩، لجنة «المديرين العامين للوزارات لمعالجة الجريمة والعنف في المجتمع العربي» للتعامل مع الظاهرة. يرأس اللجنة مدير مكتب رئيس الحكومة، وتضم رؤساء مكاتب الوزارات الإسرائيلية الآتية: وزارة الأمن الداخلي، وزارة الخارجية، وزارة العمل، وزارة الرفاهية والشؤون الاجتماعية، وزارة المساواة الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى سلطة الضرائب ودائرة الميزانيات لدى وزارة المالية. قدّمت اللجنة في آب ٢٠٢٠ تقريرها إلى الحكومة، مشيرة إلى أن ممثلين عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية شاركوا بشكل فعال في بلورة التوصيات التي تضمنها التقرير.

لخصت مقدمة التقرير القرارات الحكومية المتعلقة بالمجتمع العربي في الداخل، وخاصة تلك التي تُعنى بالجريمة والعنف. كما لخصت المقدمة الخطط الاقتصادية الخمسية التي أقرتها الحكومة للمجتمع العربي بفئاته المختلفة: خطة ٩٥٩ التي تستهدف المجتمع الدرزي، خطة رقم ٩٢٢ لتطوير المجتمع العربي (تشير المعطيات إلى أن جزءاً كبيراً من المبالغ المدرجة في هذه الخطة لم تصرف بعد، وأن معوقات جدية تقف عقبة أمام تنفيذها)،^{١٣} قرار ١٤٨٠ لتطوير المجتمع البدوي في الشمال، وقرار ٢٣٧٩ لتطوير عام - اجتماعي للمجتمع البدوي في النقب. هذا بالإضافة إلى قرار الحكومة رقم ١٤٢٠ الصادر في نيسان ٢٠١٦، لتطوير الأمن الشخصي في المجتمع العربي، ويتركز في ضخّ ميزانيات للشرطة بغرض التعامل مع العنف والجريمة، لكن تنفيذ القرار - كما ينوّه التقرير - نفذ بشكل جزئي بسبب تقليصات عامة في الميزانيات.

يشخّص التقرير أسباب انتشار الظاهرة، ويؤكد أن العامل المركزي الواقف وراءها هو انتشار السلاح غير المرخّص، وسهولة الحصول عليه، وغياب ردع كافٍ لمستخدميه. ويذكر التقرير أن ٩٣٪ من جرائم إطلاق النار، و٦٤٪ من جرائم القتل، و٦١٪ من جرائم إضرار النار في إسرائيل في العام ٢٠١٨، نفذت على يد أشخاص عرب.

وحسب التقرير، فإن السبب الثاني من حيث الأهمية هو اتساع نطاق السوق السوداء، العائد إلى عدم إتاحة الخدمات البنكية بشكل كافٍ. وأشار التقرير بشكل واضح إلى استهداف رؤساء السلطات المحلية وموظفيها من قبل أعضاء في تنظيمات الجريمة المنظمة، بسبب الميزانيات والمناقصات، واعتبر أن الشباب العربي هم الأكثر تورطاً في الجريمة بسبب تدني مشاركة شريحتهم في سوق العمل.^{١٤}

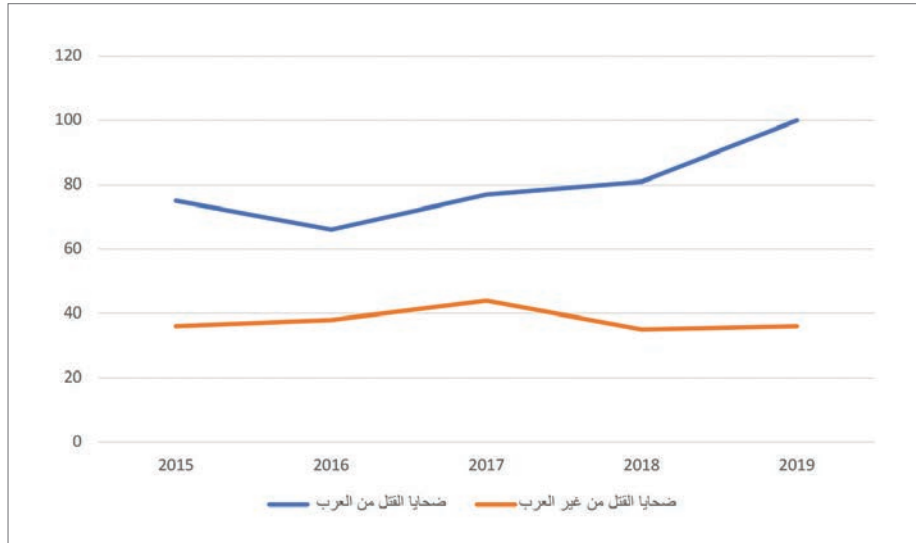
ورأى التقرير أن طرق التدخل للحد من الجريمة المنظمة والعنف العام، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، يجب أن يشمل برامج حكومية في مجال التربية والتعليم والرفاه الاجتماعي وإيجاد أماكن عمل للشريحة الشابة، وتطوير مهارات اللغة العبرية لدى الشباب من أجل ضمان اندماج أعلى في المجتمع الإسرائيلي، كما أكد التقرير على ضرورة توسيع الخدمة المدنية لكل الشباب العرب وتعزيز دور الشرطة الجماهيرية.^{١٥} وأوصى التقرير أيضاً بزيادة الخدمات الحكومية في التجمعات العربية وتسهيل حصول المجتمع العربي على المساعدات الحكومية والقروض البنكية.

وأضاف التقرير أنه يجب التدخل للحد من الجريمة المنظمة عبر سن قوانين لردع ظواهر الابتزاز (الخواة)، مما يتطلب بناء قوة شرطية، وتعزيز وسائل الرقابة الالكترونية، وإيجاد طرق مناسبة لحماية الشهود والمشتكين.

كما أكد التقرير أن على الحكومة تمكين السلطات المحلية من التعامل مع موضوع الجريمة المنظمة من خلال إحالة ملف المناقصات إلى جهات فوق السلطات المحلية، وإجراء تغيير في تركيبة أعضاء لجان المناقصات، وتعزيز حماية رؤساء السلطات المحلية وأعضائها. كما تطرقت التوصيات إلى ضرورة تطوير مناطق صناعية في التجمعات العربية، وتوقيع حلول كاملة وشاملة لمشكلة السكن، وتسجيل الأراضي، والتخطيط، وقروض الإسكان.^{١٦} عقدت اللجنة البرلمانية لمكافحة العنف والجريمة اجتماعاً في الأول من نيسان ٢٠٢٠ مع رئيس اللجنة، الذي كان في حينها نائباً عن القائمة المشتركة (د. منصور عباس)، لبحث مظاهر العنف والجريمة خاصة في ظل تفشي الكورونا. واتضح من التقرير المقدم أن عدد الضحايا في ارتفاع مستمر، وأن ٤٤٪ من ضحايا جرائم القتل بين السنوات ٢٠١٥-٢٠١٩ كانت في المجتمع العربي.

ويشير التقرير إلى ارتفاع دائم في عدد الضحايا العرب مقابل انخفاض في عدد الضحايا اليهود (انظر/ي الجدول رقم ١). كما أظهر التقرير أن ٨٠٪ من المتهمين بجرائم السلاح أمام المحاكم الإسرائيلية هم من العرب (٩٢١٩ قضية بين السنوات ٢٠١٥-٢٠١٩). وطالب النائب عباس بإعداد وتنفيذ خطة شاملة تمتد على سنوات عدة، على أن تدرج ضمن ميزانية الدولة.^{١٧} وكان النائب عباس طلب طرح خطة للقضاء على الجريمة على طاولة الحكومة في كانون الأول ٢٠٢٠، خلال جلسة اللجنة الخاصة للقضاء على العنف في المجتمع العربي.^{١٨}

الشكل رقم (١٤): أعداد القتلى العرب مقابل القتلى اليهود الإسرائيليين في الجرائم بين العام ٢٠١٥ و٢٠١٩.



في أعقاب تصريح ننتياهو عن تعيين قائد شرطة القدس السابق أهارون فرانكو منسقاً لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، قال رئيس القائمة المشتركة إن الخطة التي أعلنها ننتياهو هي فقط دعاية انتخابية، في ما طالبت النائبة عايدة توما بالمساواة الكاملة للعربي، بدلاً من تعيين منسق لمكافحة الجريمة.

وكما جاء سابقاً، استضافت اللجنة ذاتها عبر تطبيق «زوم» رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في اجتماع عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠. وكرر ننتياهو في الجلسة وعوده لوضع خطة حكومية لمكافحة الجريمة على أن تتم المصادقة عليها خلال أسبوعين.^{٢٠} واجتمع ننتياهو في كانون الأول ٢٠٢١، للمرة الثانية، مع رؤساء سلطات محلية عربية لمناقشة الخطة،^{٢١} التي لم يُصادق عليها حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

وأعلن ننتياهو في مؤتمر صحافي عقد في بداية شباط ٢٠٢١ عن تعيين قائد شرطة القدس السابق أهارون فرانكو منسقاً لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي. يذكر أن فرانكو، عمل سابقاً قائداً للشرطة في مدينة القدس ومفوضاً لمصلحة السجون الإسرائيلية، وكانت له تصريحات عنصرية ضد العرب، أبرزها وصفه لهم بأنهم «ناكرون للجميل». كما أعلن المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي، عن إقامة شعبة جديدة في المفوضية العامة للتدخل ضد الجريمة في المجتمع العربي.^{٢٢}

بعد نشر التقرير والخطوات الحكومية المتضمنة فيه تعالت أصوات ناقدة تجاه التوصيات التي حملها من جهة، وتجاه سياسات الحكومة من جهة أخرى، حيث اعتبر النائب السابق عن القائمة المشتركة، مسعود غنايم، أن هذه الخطط صوريّة ولا توفر الطول الجذرية، موضحاً أن دور الشرطة هو محاربة الجريمة وفوضى السلاح، بينما هذا ما لا تفعله الشرطة في البلدات العربية.^{٢٣} أما مركز «مساواة» فاتهم الحكومة بالتّصلّ من توصياتها، وأنها تخفي فشل وزاراتها في التعامل مع المجتمع العربي، وانتقد عدم إشراك المجتمع الفلسطيني عموماً، ومؤسسات المجتمع المدني، بما يشمل مراكز الأبحاث، للاستفادة من الموارد المعرفية الموجودة لديهم.^{٢٤}

في أعقاب تصريح ننتياهو عن تعيين قائد شرطة القدس السابق أهارون فرانكو منسقاً لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، قال رئيس القائمة المشتركة إن الخطة التي أعلنها ننتياهو هي فقط دعاية انتخابية، وإنه لا يمكن القضاء على هذه الظاهرة بـ ١٠٠ مليون شيكل فقط، وإن الخطة تفتقد لجوانب ضرورية أخرى للقضاء على الجريمة. أما النائبة عايدة توما فطالبت بالمساواة الكاملة للعربي، بدلاً من تعيين منسق لمكافحة الجريمة.^{٢٥}

١.٤ الحراك الاجتماعي الشبابي ضد ظاهرة الجريمة

من الظواهر المهمة التي نتجت عن تفاقم العنف من جهة، وغياب تعامل الشرطة والحكومة الجدي معه، تشكّل حراك شبابي في مناطق عدّة، أبرز تجلياته حراك في بلدة مجد الكروم أطلق عليه «الحراك

الشبابي المجدلاوي»، الذي دعا إلى التظاهر اليومي أمام مركز الشرطة في البلدة. انطلقت نشاطات حراك مجد الكروم منذ جريمة القتل التي شهدتها البلدة في تشرين الثاني ٢٠١٩، وأسفرت عن مقتل ٣ شبان، منهم شقيقان. وتقوم الشرطة بملاحقة الناشطين في الحراك وترهيبهم واستدعائهم،^{٢٦} وقد قامت مجموعة من الشبان والشابات، في شباط ٢٠٢١ بالتظاهر أمام مقر الشرطة في البلدة، احتجاجاً على تقاعس الشرطة وتضامناً مع أهالي طمرة وأم الفحم والناصرية.^{٢٧}

وفي بلدة أم الفحم، أعادت قضايا الجريمة والقتل الحراك الشبابي إلى واجهة المشهد الاجتماعي-السياسي، حيث نجحت مجموعة من الشباب من مختلف الخلفيات الحزبية، إضافة إلى مستقلين وناشطين مجتمعيين، في توحيد الجهود تحت عنوان «الحراك الفحماوي الموحد». وتابع هذا التجمع خلال الأشهر الماضية تنظيم مظاهرات كل يوم جمعة، تركّزت أمام مقرات الشرطة الإسرائيلية على مداخل المدينة، وقد بدأت هذه الحركة في أعقاب تعرض رئيس بلدية أم الفحم سابقاً، د. سليمان إغبارية، وهو من أبرز قيادات الحركة الإسلامية المحظورة، لإطلاق نار أدى إلى إصابته بجروح خطيرة. وأسهم مقتل محمد جعو من أم الفحم، والشاب أحمد حجازي من طمرة، على يد الشرطة، في إثارة غضب واسع، دفع إلى زيادة زخم التظاهرات المحلية والشبابية.^{٢٨}

بدأت الشرطة، مع اتساع الحراك الجماهيري في أم الفحم، استخدام وسائل متعددة لقمع المحتجين، مثل: الغاز المسيل للدموع، المياه العادمة، وحدات المستعربين، والضرب والاعتقال.^{٢٩} وشهدت أم الفحم في ٢٦ شباط ٢٠٢١ مظاهرة أخرى، هاجمتها قوات الشرطة بالعنف الشديد، مما أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين، إصابة أحدهم خطيرة، جراء استخدام الرصاص المطاطي والقنابل الصوتية والمياه العادمة، بينما اعتقلت الشرطة ٧ آخرين. وكان رئيس بلدية أم الفحم، سمير محاميد والنائب في القائمة المشتركة، د. يوسف جبارين من بين المصابين، وجرى نقلهما إلى المستشفى لتلقي العلاج.^{٣٠}

وشهدت مدينة طمرة مظاهرة صاخبة تخللتها مواجهات، بعدما قتلت الشرطة الإسرائيلية الشاب أحمد حجازي بـ «الخطأ» خلال كمين نصبته لمجموعة من الجنائين. وشارك في المظاهرة الآلاف مع الجماهير العربية المنددة بسلوك الشرطة، وأدان مركز «عدالة» هذه الجريمة، معتبراً الشرطة وكل من يقف خلفها شريكاً في الجريمة في كل البلدات العربية التي تتعامل معها كساحة حرب وتبيح فيها دماء الأبرياء من خلال إطلاق النار العشوائي دون رقيب.^{٣١}

في أعقاب مقتل أحمد حجازي وأدهم بزيع من الناصرة، كتبت النائبة عن التجمع الوطني في القائمة المشتركة د. هبة يزبك، بأن الشرطة تقتل المجتمع العربي مرتين، مرة واحدة برصاص حي ومرة أخرى، لا تقل خطورة، من خلال الاستهتار بحياتهم، وأضافت أن المجتمع العربي لن ينتظر قرارات الحكومة في موضوع الجريمة، بل هناك حراك شعبي ضد التوصيات التي تقترح فتح المزيد من مراكز للشرطة وتجنيد أفراد عرب، لأنها آليات أثبتت فشلها في معالجة الجريمة، ودعت يزبك الحكومة لأخذ توصيات

لجنة المتابعة العليا من كانون الأول ٢٠١٩^{٣٢} بخصوص الجريمة بشكل جدي، كونها شاملة وتستند إلى خبرات ومعارف من داخل المجتمع العربي.^{٣٣}

٢. جائحة الكورونا والمجتمع الفلسطيني في الداخل

٢.١ الكورونا تؤثر على المجتمع الفلسطيني في الداخل أكثر من غيره

في بداية الأزمة، لم تنتشر السلطات الإسرائيلية معلومات عن الجائحة باللغة العربية، وهو ما ساهم في عدم تجاوب المجتمع الفلسطيني مع التعليمات بشكل مُرضٍ، بحيث استمر في ممارسة حياته بشكل شبه اعتيادي.^{٣٤} وقد نتج عن هذا انتشار مقلق للفيروس في بدايات الأزمة، حيث سجلت في البلدات العربية أعداد كبيرة من الإصابات، ولم تختلف هذه المسببات مع اقتراب نهاية العام ٢٠٢٠، إذ بلغت نسبة الإصابات في البلدات العربية في تشرين الثاني نحو ٤٥٪ خلال أسبوع.^{٣٥} كما ساهم الاكتظاظ السكاني في التجمعات العربية في زيادة التحديات، وصعب الالتزام بالتباعد الاجتماعي، وزادت التحديات، بشكل خاص، في القرى مسلوبة الاعتراف التي تفتقد إلى البنية التحتية الأساسية.^{٣٦}

في أعقاب تفشي جائحة الكورونا، تشكلت في آذار ٢٠٢٠ الهيئة العربية للطوارئ، لتكون مرجعية مهنية موحدة تُعنى بالأحداث والمخاطر والكوارث التي تعصف بالمجتمع العربي، وتعمل على بناء خطة عمل موحدة فيما يخص الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ. وساعد في تبلور هذه الهيئة ممارسات الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها التمييزية ضد المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى قلة التجربة والمعرفة لدى المجتمع الفلسطيني ومؤسساته في إدارة أزمات صحية من هذا النوع.^{٣٧}

وقد وضعت الهيئة أمام أعينها خمس مهمات أساسية، شملت التنسيق بين الأطر المختلفة، وتنشيط مجال المرافعة والحقوق، وتعزيز التكافل الاجتماعي، ورفع الوعي المجتمعي، بالإضافة إلى إعداد دراسات وأبحاث علمية مختصة.^{٣٨} وضمت الهيئة مندوبين عن لجنة المتابعة، واللجنة القطرية، والقائمة المشتركة، ومندوب عن لجنة الصحة، ولجنة متابعة التعليم، ولجنة أولياء أمور الطلاب، ولجنة الآثار الاجتماعية والاقتصادية، ومنتدى أقسام الرفاه الاجتماعي في السلطات المحلية العربية، بالإضافة إلى مؤسسات مجتمع مدني، ولجنة التوجيه والمجلس الإقليمي عن النقب، ومندوبين عرب من بلديات ما يسمى بالبلدات المختلطة.

كما اجتمعت «جمعية الثقافة والسياحة» في الناصرة والغرفة التجارية واللجنة القطرية والقائمة المشتركة والعاملون في المجال النقابي لنقاش تداعيات الجائحة، وانبثق عن اجتماعهم إطار يسعى للحفاظ على المصالح التجارية والسياحية الخاصة، ويُعنى بقضايا العمال ومجمل الأمور الاجتماعية. وفي سياق مشابه، بادرت رابطة السيكولوجيين العرب إلى فتح خط للمساندة والدعم النفسي في ظل التوتر المجتمعي

في أعقاب تفشي جائحة الكورونا، تشكّلت في آذار ٢٠٢٠ الهيئة العربية للطوارئ لتكون مرجعية مهنية موحدة تُعنى بالأحداث والمخاطر والكوارث التي تعصف بالمجتمع العربي، وقد وضعت أمام أعينها خمس مهمات أساسية، شملت التنسيق بين الأطر المختلفة، وتنشيط مجال المرافعة والحقوق، وتعزيز التكافل الاجتماعي، ورفع الوعي المجتمعي، بالإضافة إلى إعداد دراسات وأبحاث علمية مهنية.

والشخصي الناجم عن انتشار الكورونا.^{٣٩} وتم إنشاء صفحات باللغة العربية، على مواقع التواصل الاجتماعي، تعنى بقضية الكورونا في المجتمع العربي، منها صفحة الفيسبوك «كورونا المجتمع العربي - الصفحة الرسمية» «الهيئة العربية للطوارئ» و «اللجنة القطرية للصحة».

كما أن «الحركة الإسلامية» و «جمعية الإغاثة ٤٨» أقامت لجنة طوارئ واستعلامات قطرية أطلقت رقمًا هاتفيًا موحدًا لتلقي جميع الخدمات والاستشارة التي يحتاجها العرب في ظل جائحة الكورونا. وباشرت هذه اللجنة في إطلاق حملات

توعوية على صفحتها على الفيسبوك «لجنة الطوارئ القطرية ٤٨»، ومن خلال الإعلام العربي وأيضًا عبر صحيفة الميثاق التابعة للحركة، وساهمت اللجنة في تقديم معونات مادية.^{٤٠}

بالإضافة إلى ذلك، يشارك العديد من الأكاديميين والمهنيين العرب في طاقم مختص يضم مختصين من أجل إيجاد حلول قابلة للتطبيق لأزمة الكورونا على المدينين القريب والبعيد، ويتشارك فيها مختصون/ات عرب ويهود، رجال ونساء من أرجاء البلاد كافة. والطواقم هي: الصحة، الرفاه، التربية، الاقتصاد والتشغيل، البيئة والمجتمع، النساء، طاقم الحكم المحلي، الطاقم القانوني، طاقم التخطيط، الإسكان والمواصلات، وتعمل طواقم الخبراء بشكل تطوعي وبدعم من التحالف،^{٤١} وإعلام،^{٤٢}، شتيل،^{٤٣} والصندوق الجديد لإسرائيل،^{٤٤} وجهات أخرى.^{٤٥}

٢.٢ الأضرار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا في المجتمع الفلسطيني في الداخل

منذ الأشهر الأولى لانتشار الجائحة كان المجتمع الفلسطيني الأكثر تضررًا من الناحية الاقتصادية، وفاق معدل البطالة في أوسطه المعدل العام في إسرائيل بنسبة كبيرة، ووفق تقرير نشرته منظمة «لتيث»^{٤٦} فإن نسبة العائلات التي تواجه ضائقة مادية عمومًا في إسرائيل ارتفعت ووصلت في المجتمع العربي من ٦٣,٨٪ قبل الجائحة إلى ٨٦,٦٪ بعدها.^{٤٧} يعود ذلك إلى انخراط العرب في فروع التشغيل التي تأثرت بشكل مباشر من سياسات الإغلاق، والتي ستحتاج إلى مدة زمنية طويلة للتعافي. فنسبة عالية من النساء العربيات يعملن في فروع المبيعات، بينما يكثر عدد الرجال العاملين في فروع البناء والصناعة والسياحة. استنادًا إلى هذا الواقع البنيوي - التمييزي في إسرائيل، فإن الفلسطينيين هم أول من يخرجون من سوق العمل في أوقات الأزمات، وآخر من يعود إليها بعد انفراجها.^{٤٨}

ما قبل انتشار جائحة كورونا، شكلت نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني ضعف نسبة الفقر في المجتمع اليهودي، الأمر الذي فاقم التحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني أثناء الجائحة. وتشير

تشير دراسة قامت بها اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية والهيئة العربية للطوارئ، عرضت في اللجنة الخاصة لشؤون الرفاه الاجتماعي والعمل في الكنيسة في ١٣ أيار ٢٠٢٠، بأن ٣٣٪ من العرب، إما يحتاجون قرضاً بنكياً أو أنهم طلبوا واحداً على الأقل، مقابل ١٤٪ من المجتمع الإسرائيلي، وأن أكثر من نصف المستطلعين ممن لم يكن لديهم عجز مالي في الحسابات البنكية، قبل الجائحة، سيعانون من عجز مالي في المدى قريب.

دراسة قامت بها اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية والهيئة العربية للطوارئ، عرضت في اللجنة الخاصة لشؤون الرفاه الاجتماعي والعمل في الكنيسة في ١٣ أيار ٢٠٢٠، بأن ٣٣٪ من العرب، أما يحتاجون قرضاً بنكياً أو أنهم طلبوا واحداً على الأقل، مقابل ١٤٪ من المجتمع الإسرائيلي، وأن أكثر من نصف المستطلعين ممن لم يكن لديهم عجز مالي في الحسابات البنكية، قبل الجائحة، سيعانون من عجز مالي في المدى قريب. وتضيف الدراسة، أن كون النظام المصرفي ليس متاحاً بشكل كافٍ للسكان العرب، يزيد من صعوبة الحصول على قروض بنكية، ويرجح كفة التوجه للسوق

السوداء لتغطية العجز البنكي، خاصة لدى أصحاب المصالح الصغيرة التي تعاني أكثر من مثيلاتها في المجتمع الإسرائيلي من صعوبات الحصول على قروض بنكية، أو أنها غير قادرة على الاستجابة بشكل كامل لشروط المساعدات الحكومية.^{٩٩}

وتأثرت النساء بشكل خاص من آثار الجائحة وانخفضت مشاركتهن في سوق العمل، وفي هذا الإطار، تشير دراسة طاقم الخبراء بأن نسبة النساء العربيات اللواتي توجهن إلى مكاتب العمل أعلى بكثير من نسبة الرجال الفلسطينيين. ويتوقع كاتبو التقرير بأن مخصصات البطالة التي قد تحصل عليها هؤلاء النساء قد تكون منخفضة جداً، مما يساهم في هبوط المزيد من العائلات إلى ما دون خط الفقر. هذا بالإضافة إلى ١٥٪ من النساء العاملات يعملن بشكل غير رسمي، الأمر الذي يحول دون قدرتهن على الحصول على مخصصات بطالة.^{١٠٠}

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات والتقارير حول نسب الفقر في العام ٢٠٢٠، صدرت عن مؤسسات غير حكومية، إذ إن مؤسسة التأمين الوطني لم تنشر تقريرها السنوي للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً.

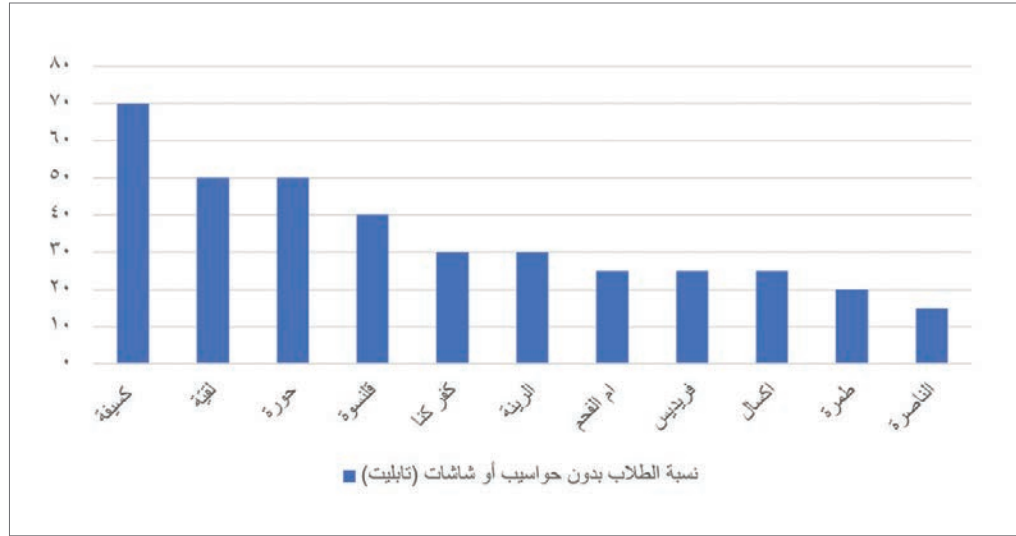
٢.٣ تحديات في مجال التعليم

أشار تقرير هيئة الطوارئ العربية في تقريره الصادر مع بداية الأزمة، أن مسح احتياجات جهاز التعليم العربي يدل بوضوح على أن جهوزيته لمباشرة التعليم عن بعد أقل بكثير من جهوزية جهاز التعليم في المجتمع اليهودي، وتزداد الحالة سوءاً في القرى مسلوقة الاعتراف في النقب. وأضاف التقرير، أن وزارة التعليم تجاهلت جهاز التعليم العربي؛ إذ قامت بتعميم المواد التعليمية والإرشادات الخاصة بالتعليم عن بعد باللغة العبرية فقط. كما أن بداية انتشار الفيروس في آذار - نيسان ٢٠٢٠ تصادف مع عيد المساخر اليهودي، حين كانت المدارس اليهودية في عطلة رسمية، بينما عملت المدارس العربية بشكل

عادي وبدون وجود إرشادات، ولم تحاول السلطات إغلاقها مع العلم أن تلك الفترة تزامنت مع عودة كثير من المعتمرين إلى إسرائيل، الأمر الذي قد يكون سارع في انتشار الفيروس.^{٥١}

بعد الإعلان عن إغلاق المدارس، أشار التقرير إلى أن الوزارات المعنية لم تعر المجتمع العربي الاهتمام اللازم في مجال التعليم، سيما وأن نحو ٥٠٪ من المجتمع العربي في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر، وأن ثلثي الطلاب العرب في وضع اقتصادي متدن جداً، كما تطرّق التقرير إلى أن نسبة الطلاب العرب بدون حواسيب عالية جداً، وخاصة في منطقة النقب والقرى مسلوقة الاعتراف، وبعض الأحياء الفقيرة فيما يسمى المدن المختلطة؛ فمثلاً بلغت نسب الطلاب الذين لا يملكون جهاز حاسوب: ٧٠٪ من الطلاب في الكسيفة، ٥٠٪ في اللقية، ٤٠-٤٥٪ في قلنسوة، ٣٠٪ في كفر كنا، ٢٠٪ في طمرة وعيلبون، هذا إلى جانب حالات توفر حاسوب واحد فقط لكل العائلة. كما أن هناك مجالس محلية تعاني من بنى تحتية رديئة تحول دون توفير خدمة إنترنت سريعة، مثل بير المكسر، بعينة نجيدات، دير الأسد، عرابة وقرى النقب. سادت هذه المعوقات طيلة العام ٢٠٢٠، وحسب تقرير نشره التأمين الوطني مطلع كانون الثاني ٢٠٢١، فإن الفجوات التعليمية بين العرب واليهود من غير المتدينين تفاقمت بسبب أزمة الكورونا، وأن ٢٣٪ من العرب يعيشون بدون حواسيب أو شبكة إنترنت مقابل ٢٪ من اليهود غير المتدينين.^{٥٢}

الشكل رقم (١٥): نسب الطلاب العرب الذين لا يملكون حواسيب حسب البلديات العربية في العام ٢٠٢٠.



كما أن الموقع الإلكتروني المركزي للتعليم عن بعد لا يعرض معلومات باللغة العربية، ما يشكّ تحدياً كبيراً للعائلات التي لا تتقن العبرية،^{٥٣} كما أن مضامين المواد التي اقترحتها الوزارة للتعليم عن بعد ونشرتها على موقع خاص لم تكن ملائمة للتعليم العربي. فاقمت كل هذه الظروف، إلى جانب انعدام دعم نفسي واجتماعي للأهل والطلاب، الأزمة لدى الطلاب العرب خلال الجائحة.

وعليه، توجه المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل- عدالة، باسمه وباسم لجنة متابعة قضايا التعليم العربي واتحاد لجان أولياء الأمور القطرية، برسالة إلى مدير عام وزارة التربية والتعليم ومدير عام وزارة الاتصالات، طالبوا فيها بخطة موسّعة لتوفير الحواسيب وإمكانيات التعليم عن بعد لتلائم الاحتياجات والنقص الحقيقي في المجتمع العربي، وتوفير بدائل ملائمة مثل توفير الحواسيب، كما توجه المركز باسم مجلس القرى غير المعترف بها ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي لوزارة المعارف ووزارة الاتصالات، برسالة يطالبون فيها بتوفير بنية تحتية وشبكة إنترنت.^{٥٤}

بعد أن صادق المجلس الوزاري لمكافحة كورونا على عودة جهاز التعليم والأنشطة الاقتصادية في الأسبوع الثاني من شباط ٢٠٢١، تواصل التعليم عن بعد عبر منظومة «زووم» في ٥٩ بلدة عربية مصنّفة كبلدات حمراء وبرتقالية بموجب نظام «الشارة الضوئية»،^{٥٥} مما يعني تفاقمًا في أزمة التعليم وتفاقم الفجوات.

فيما يخص التعليم العالي، هناك نحو ٢٠ ألف طالب عربي يدرسون خارج البلاد، اضطر عدد كبير منهم إلى العودة نتيجة انتشار الجائحة عالميًا. ووفق تقرير هيئة الطوارئ العربية، يعتمد معظم هؤلاء الطلبة على مساعدات مادية من الأهل، الأمر الذي فاقم أزمة المادية لأسرهم، ويهدد قدرة الطلبة على العودة لاستكمال تعليمهم، بالإضافة إلى الضغوطات النفسية المرافقة. ويذكر التقرير أن المساعدات التي تعرضها الحكومة لا تستجيب لحجم الضائقة، حيث طالبت اللجنة من أجهزة الدولة تقديم مساعدات للطلاب العرب في البلاد وخارجها كي يتمكنوا من التعامل مع هذه الأزمة. وتقدمت اللجنة باقتراحات ملموسة لمساعدة هذه الفئة مثل منحهم تصاريح عمل مؤقتة، وإعطائهم منحًا خاصة، وإدراجهم في مؤسسات التعليم في البلاد، وإعفاؤهم من دفع مخصصات التأمين الوطني، وتفعيل برنامج نفسي خاص باللغة العربية، وغيرها.^{٥٦}

٢.٤ تفاقم العنف ضد النساء أثناء إجراءات الحجر

شهد العالم ازديادًا ملحوظًا في العنف ضد النساء بسبب تدابير الحجر المنزلي.^{٥٧} وحسب بيانات المراكز الداعمة للمتضررات من العنف الجنسي والجسدي في المجتمع العربي في إسرائيل، طرأ ازدياد ملحوظ على عدد النساء المتواجدات في ملاجئ النساء المعنفات التي لم تكف لاستيعاب النساء المعنفات كافة مع أطفالهن. وأكدت جمعية نساء ضد العنف،^{٥٨} بأن هناك تمييزًا صارخًا من قبل المؤسسات الرسمية الإسرائيلية ضد العرب، برز خلال الأزمة، وأن المؤسسات الرسمية تعاملت باستهتار وتمييز، فلم ترصد الوزارات الميزانيات اللازمة، كما لم يتم فتح ملاجئ كافية.^{٥٩}

٢.٥ حول التطعيم في البلدات العربية

أفادت هيئة الطوارئ العربية إلى أن عدد الذين تلقوا الجرعة الأولى من التطعيم في البلدات العربية بلغ ٣٣٦,٦٦٧ شخصًا حتى تاريخ ١٦ شباط ٢٠٢١،^{٦٠} بمعنى أن نسبة الفلسطينيين من متلقي الجرعة

الأولى ٨, ٢٣٪ مقابل ٤, ٤٣٪ هي نسبة التطعيم الكلية في البلاد. أما عدد متلقي الجرعة الثانية في الفترة نفسها فوصل إلى نحو ١٨٤, ١٩٥ فلسطينياً، أي ما نسبته ١٣٪ من سكان البلدات العربية مقارنة بنحو ٤, ٢٨٪ في المعدل العام في إسرائيل.^{٦١}

وأضاف بيان الهيئة العربية للطوارئ أن عدد التطعيمات من الجرعة الأولى في الفئة العمرية من جيل ٥٠ وأكثر في المجتمع الفلسطيني بلغ نحو ٦٤.٦٪، وقد بلغ عدد الأفراد غير المطعمين في تلك الفئة نحو ٧٤ ألف شخص، في حين بلغت نسبة متلقي الجرعة الثانية للفئة العمرية نفسها نحو ٤٨.٩٪. أما على مستوى إسرائيل فبلغت نسبة التطعيم من الجرعة الأولى لهذه الفئة ٨٥٪، والجرعة الثانية ٧٥.٢٪.^{٦٢} وتتفاوت نسبة الإقبال على التطعيم، بحسب د. عوني يوسف، نائب صندوق المرضى العام، من بلد إلى آخر، فمثلاً، سجّلت كفر ياسيف النسبة الأعلى بواقع ٩١٪، بينما انخفضت النسبة في النقب إلى ما بين ٢٠-٣٠٪.^{٦٣}

تشكّل هذه المعطيات أرضية خصبة لاتهام المجتمع الفلسطيني بالاستهتار، استمراراً للاتهامات في بداية الأزمة، حين وصم المجتمع بعدم الالتزام والانصياع إلى التعليمات ومواصلة إقامة المناسبات العامة، وكتبت د. نهاية داوود إحدى أعضاء لجنة المختصين بأن العرب لا يعارضون التطعيم بشكل مبدئي، حيث تصل نسبة التطعيم في صفوف الأطفال العرب إلى ٩٠٪، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالمجتمع اليهودي.^{٦٤} وأضافت داوود بأن الخوف من التطعيم ليس حكراً على المجتمع العربي، إذ يشيع الشك أيضاً في أوروبا والولايات المتحدة. إلا أنها ترى أسباباً أخرى تقلل من نسبة إقبال المجتمع الفلسطيني، منها: تراجع الثقة بقدرة الجهاز الصحي على التعامل مع أزمة الكورونا، تعامله الخاطئ مع انتشار العدوى في المجتمع العربي. نقص البنى التحتية، النقص في الأيدي العاملة والميزانيات لدى السلطات المحلية نتيجة الإهمال الحكومي المتواصل. يضاف إلى كل ذلك، أن المجتمع العربي مجتمع شاب نسبياً، وتشكل نسبة الشريحة العمرية فوق ٦٠ عاماً ٨٪ فقط من أبنائه، ما يعني أن معايير تلقي لقاح الكورونا وأولوياته، لا تنطبق على المجتمع الفلسطيني.^{٦٥}

ويشكل انعدام الشفافية فيما يتصل بالمعلومات المتعلقة بفاعلية اللقاح، وقلة المعلومات المتوفرة باللغة العربية أسباباً إضافية لعدم إقبال المجتمع الفلسطيني على التطعيم، خاصة على ضوء النقاشات العالمية المتضاربة بخصوص اللقاح.^{٦٦} هذا بالإضافة إلى الأخبار الكاذبة بشأن فيروس الكورونا واللقاح، والتي يدّعي رئيس طاقم الكورونا الحكومي في المجتمع العربي أيمن سيف، بأنها أعلى وأكثر انتشاراً من المجتمع الإسرائيلي.^{٦٧} وأضاف سيف أن الجهات المختصة، قامت بتجنيد رؤساء السلطات المحلية.

ورجال دين لرفع إقبال المجتمع العربي على التطعيم، وهم بدورهم تحدثوا عن أهمية التطعيم في الكنائس والجوامع وبيوت العبادة داخل التجمعات الدرزية.^{٦٨}

بالإضافة إلى هذه الأسباب، تشكّل الأسباب المادية عاملاً آخر في تفسير هذه الظاهرة؛ فيستدل من رسالة عاجلة أرسلتها جمعية سيكوي،^{٦٩} وجمعية الجليل، باسم الهيئة العربية للطوارئ، إلى وزارة الصحة وصناديق المرضى، بأن هناك نقصاً وعدم شفافية في المعلومات والبيانات المتعلقة بالتطعيم وتوزيع محطات التطعيم في المجتمع العربي، كما طرحت الرسالة تساؤلات حول المعايير الموجهة في تحديد أماكن التطعيم، وخاصة من قبل صناديق المرضى، وتوزيعها الملائم على البلدات العربية، مع التنويه للانتشار الضئيل لمحطات التطعيم من قبل بعض صناديق المرضى، حتى بعد أسابيع من بدء حملة التطعيم. هذا وأشارت الرسالة إلى وجوب توفير التطعيمات في القرى مسلوكة الاعتراف، وضرورة إدخال محطات متنقلة تعمل بالتنسيق مع الهيئات والسلطات المحلية في البلدات النائية والصغيرة.^{٧٠}

استجابت وزارة الصحة في منتصف شباط لمطلب إقامة محطات تطعيم ضد الفيروس، وأعلنت أن ذلك سيتم بواسطة سيارات «نجمة داوود الحمراء» المتنقلة في البلدات العربية، من خلال موعد مسبق.^{٧١} يُذكر أن صناديق المرضى؛ ليؤميت وصندوق المرضى العام، نشرت على صفحاتها أسماء البلدات التي تتوفر فيها مراكز التطعيم، بينما يعرض صندوق المرضى مكابي المواقع لاحقاً لتحديد الموقع وفق مكان إقامة المتصل، بالإضافة إلى وجود مراكز «طيارة» (غير ثابتة) تحت مسؤولية الجبهة الداخلية يعلن عنها على موقع الجبهة الداخلية.

٣. الأزمة السياسية الإسرائيلية وإسقاطاتها على الأحزاب العربية

٣.١ القائمة العربية المشتركة توصي بغانتس رئيساً

يتناول هذا الجزء الأزمة السياسية في القائمة المشتركة، ويركّز على القضايا التي بلورت المشهد السياسي في الداخل، ويعرّج على النقاشات حول مسألة التوصية لرئاسة الحكومة، ويتناول بعض إسقاطات التوصية التاريخية على غانتس أمام رئيس الدولة لتشكيل حكومة بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠. كما يعرض هذا الجزء الصراع الذي تفاقم في السنة الأخيرة بين القائمة المشتركة وأحد مركباتها، ممثلاً بالقائمة العربية الموحدة التي تتنافس عن الحركة الإسلامية - الشق الجنوبي. كما يعرض في النهاية أبرز نتائج الانتخابات الأخيرة (آذار ٢٠٢١).

حصلت القائمة المشتركة (لاحقاً المشتركة) في الدورة ٢٣ لانتخابات الكنيست (آذار ٢٠٢٠)، على تأييد عالٍ من المجتمع الفلسطيني في الداخل، حيث حصدت ٥٧١,٥٠٧ صوتاً، وحصلت على ١٥ مقعداً في الكنيست. ارتبط هذا الإنجاز بالتجند المجتمعي الواسع نتيجة حملة التحريض

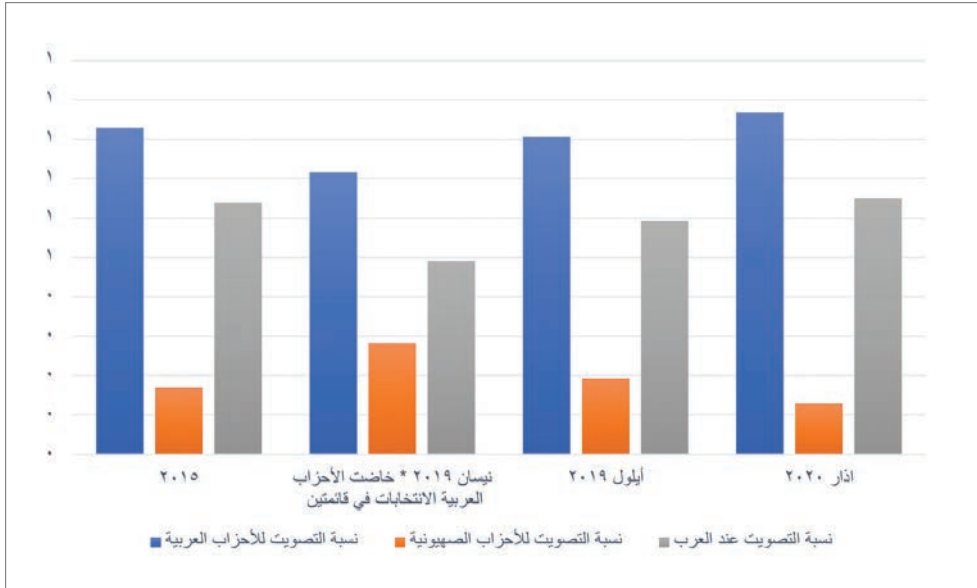


«المشتركة». تخاطب نتنياهو في الناصرة: «على مين؟» (إ.ب.أ)

التي قادها نتنياهو على العرب والمشرقة، والتوافق الذي عكسه توحد التيارات والأحزاب في قائمة واحدة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التصويت. قادت المشرقة حملة انتخابية تركزت على التأكيد بأن قوتها وزيادة عدد أعضائها سيعزز بالضرورة من قدرتها على التأثير،^{٧٢} ويساهم في إسقاط بنيامين نتنياهو. جاء ذلك على خلفية طرح صفقة القرن وما تضمنته من اقتراحات لنقل جزء من منطقة المثلث لـ «الدولة الفلسطينية» المقترحة، وتمثل في توصيتها أمام رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، بتكليف بيني غانتس (رئيس كتلة «أزرق - أبيض») بتشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠.

جاء قرار التوصية هذا بعد نقاشات داخلية حادة ومصيرية، إذ اعتبر رئيس المشرقة أيمن عودة أن القائمة تقف أمام خيارين صعبين؛^{٧٣} فعدم تكليف غانتس سيؤدي بالضرورة لقيام نتنياهو بتشكيل الحكومة، وكان على المشرقة أن تدرس السيناريوهات كافة، وتقوم بتحليل الإيجابيات والسلبيات المترتبة للموازنة بينهما،^{٧٤} وقد أوصت المشرقة بقرار الأغلبية وامتناع التجمع على قرار التوصية.

الشكل رقم (١٦): أنماط التصويت عند العرب بين ٢٠١٥-٢٠٢٠.



وأوضح النائب عن التجمع أمطانس شحادة أن انتخابات الكنيست الـ ٢٣ أفرزت حالة سياسية خاصة، بحيث أن موافقة التجمع هذه المرة جاءت بسبب اختلاف ظروف التوصية عن الانتخابات السابقة، من بينها الوصول إلى اتفاق واضح وعلني ورسمي مع «أزرق-أبيض» تناول قضايا أساسية، مثل إلغاء قانون «كامينتس»^{٧٥} ووضع خطة حكومية لمكافحة العنف والجريمة، بالإضافة إلى خطط اقتصادية شاملة لتطوير الاقتصاد العربي وحل مشكلة القرى مسلوقة الاعتراف، بالإضافة إلى بعض التفاهات بالنسبة للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية و«صفقة القرن»^{٧٦}.

أثارت التوصية على غانتس ردود فعل متباينة، وأثارت نقاشات حادة داخل المجتمعين العربي واليهودي-الإسرائيلي، واستدعت التوصية المقارنة ما بين حكومة رابين (١٩٩٢-١٩٩٥) التي اعتمدت على أصوات العرب لتمرير اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين^{٧٧} وكانت هناك أصوات إسرائيلية عارضت التوصية أبرزها تسفي هاويز ويوعاز هاندل من حزب «أزرق-أبيض»، وياعيل أبوكسيس، رئيسة حزب «غيشر» التي أعلنت أنها لن تدعم حكومة تعتمد على أصوات «التجمع والمشاركة»^{٧٨} في نهاية المطاف، اختار غانتس الانضمام إلى ننتياهو لتشكيل حكومة تناوب، مما أثار خيبة أمل عالية لدى جمهور ناخبه من الإسرائيليين. ومن ناحيتها، أدانت القائمة المشتركة هذه الخطوة التي أثبتت أن غانتس لا يملك «عاموداً فكرياً سياسياً»، وأوضحت أن هدف المشتركة من التوصية هو إسقاط ننتياهو، والسعي إلى انتزاع حقوق المجتمع العربي الفلسطيني المدنية والقومية^{٧٩}، وليس دعم غانتس الذي نقض وعده مع شركائه في حزب «أزرق-أبيض».

٣.٢ أزمات عصفت بوحدة القائمة المشتركة

لم تبشّر «حكومة التبادل نتنياهو-غانتس» باستقرار طويل المدى؛ إذ خيم عليها شبح الانتخابات الرابعة منذ اليوم الأول لتشكيلها، وقد كانت لهذا المناخ السياسي انعكاسات على آلية إدارة الأزمات داخل القائمة المشتركة، والتي سرعان ما طفت على السطح.

يمكن القول إن صيف ٢٠٢٠ شهد بداية لتفاقم أزمة جديدة في القائمة المشتركة عكست توترات قديمة في شكل التحالف ومضمونه.

بدأت الأزمة مع طرح مشاريع قوانين من شأنها أن تمنع تدخلات وعمليات لتحويل المثليين/ات، أثار مشروع القانون الكثير من الجدل في المجتمع الإسرائيلي والائتلاف الحكومي مُحدثاً انقساماً في الآراء بين مدافعين عن حقوق المثليين من جهة، وحلفاء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من اليهود المتدينين والمتشددین من جهة أخرى. وقد وجدت المشتركة نفسها في وسط هذا الجدل بعد أن كشف طرح القانون إشكاليات قديمة حول طرق اتخاذ القرارات داخل المشتركة في حال وجود عدم توافق بين مركباتها الأربعة. وقد كتب الصحفي جاكى خوري عن اعتراف أعضاء من القائمة المشتركة، بأنها لم تجر أي نقاشات معمّقة في مسألة تصويت القائمة على هذه القوانين.^{٨٠}

حاولت القائمة المشتركة الاستفادة من هذه الأزمة لتحسين

الجانب الإجرائي لآليات اتخاذ القرارات بداخلها، إذ أكدت أنها ستقوم بإجراء نقاش، ومن ثم اتخاذ قرار وجماعي حول كيفية التصويت في مسائل تتعلق بالمثليين وذلك قبيل التصويت في الكنيس.^{٨١} وقد فاقم النقاش الجماهيري الواسع والحاد الذي رافق هذه المسألة من أزمة المشتركة، إذ كشف عن خلافات عميقة بين مركباتها.

عكس تصويت أعضاء القائمة المشتركة، بشكل كبير، القناعات والأيدولوجيا المختلفة لدى مركباتها الأربعة؛ إذ فضّل البعض الغياب يوم التصويت، بينما انقسم الحاضرون بين مؤيد (أيمن عودة، عايدة توما وعوفر كسيف عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) ومعارض (القائمة العربية الموحدة). ساهمت

قانون كامينتس

هو عبارة عن تعديل لقانون التنظيم والبناء للعام ١٩٦٥ الذي تم إقراره في العام ٢٠١٧ على إثر قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في حزيران ٢٠١٦، ويقضي بضرورة فرض قيود على التنظيم والبناء، والتعامل بحزم مع موضوع «البناء غير المرخص»، بشكل عام، وفي التجمعات والقرى العربية بشكل خاص. أهم ما حمله القانون هو تقليص صلاحيات المحاكم، وتوسيع صلاحيات الجهاز الإداري بما فيها صلاحيات فرض غرامات باهظة دون أي إجراء قانوني. فبدل أن تتم معالجة الضائقة السكنية للفلسطينيين، ويتمثل سببها الرئيس بالسياسات التمييزية تجاههم، يسهل القانون على الجهاز الإداري ولجان التخطيط والبناء اللجوء لعمليات الهدم وفرض الغرامات على المواطن الفلسطيني.

لم تبشّر «حكومة التبادل/ نتنياهو-غانتس» باستقرار طويل المدى؛ إذ خيم عليها شبح الانتخابات الرابعة منذ اليوم الأول لتشكيلها، وقد كانت لهذا المناخ السياسي انعكاسات على آلية إدارة الأزمات داخل القائمة المشتركة، والتي سرعان ما طفت على السطح.

من هو عباس منصور؟



مواليد قرية المغار في العام ١٩٧٢، درس طب الأسنان في الجامعة العبرية في القدس، وهناك بدأ حياته السياسية عندما نشط في لجنة الطلاب العرب وانتخب رئيساً لها لدورتين متتاليتين. كان عباس أثناء دراسته الجامعية مقرباً من عبد الله نمر درويش، أحد أبرز مؤسسي الحركة الإسلامية في إسرائيل، وتلمذ على يديه.

في العام ٢٠٠٧، تم انتخاب عباس أميناً عاماً للحركة الإسلامية الجنوبية، وفي العام ٢٠١٠ أصبح نائباً لرئيسها، لينتخب رئيساً لها في العام ٢٠١٨. وقد أصبح عضواً في الكنيست للمرة الأولى في نيسان ٢٠١٩.

حافظ عباس على ترتيبه الرابع في القائمة المشتركة التي تشكلت في صيف ٢٠١٩ لتخوض الانتخابات المبكرة في أيلول ٢٠١٩ ثم آذار ٢٠٢٠. أثناء مسيرته السياسية كعضو كنيست، شغل منصب نائب رئيس الكنيست في الدورة ٢٣، وغين رئيساً للجنة الحكومية الخاصة للقضاء على العنف في المجتمع العربي في الداخل.

لا يبدي عباس تحفظاً من التحالف مع حكومة يمينية في مقابل تحقيق إنجازات اجتماعية للمواطنين العرب في الداخل، الأمر الذي سرعان ما دفع إلى انشقاق القائمة العربية الموحدة التي يرأسها عن القائمة المشتركة ليخوض انتخابات الكنيست الـ ٢٤ (آذار ٢٠٢١) بشكل منفرد.

هذه القضية في تأجيج الأزمة وتصاعدها داخل المشتركة وتحولت إلى حجر للخلاف المركزي، وقد هاجم بيان الحركة الإسلامية الصادر في تاريخ ٢٤/٧/٢٠٢٠ الذين ساهموا في تمرير هذا القانون في تلميح لأعضاء الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة الذين صوتوا مع القانون، متهماً إياهم بالمشاركة في نشر «الانحراف والانقياد الأخلاقي» وأبشع أنواع الفواحش التي تهدد الوجود الإنساني بأكمله، وتهدد مكانة وتماسك الأسرة العربية، التي هي أهم أركان بنائنا الاجتماعي». وباسم أهميّة الوحدة دعا البيان إلى موقف موحد ضد هذه القوانين التي «لا تعبر عن إيمان الناس، ولا عن أخلاقهم وقيمهم وأعرافهم ومصالحهم».^{٨٢}

تزامن التصويت على هذا القانون، مع قضية أخرى باتت تعرف بـ «قضية طحينة الأرز والمثليين» حين أعلنت شركة «طحينة الأرز»^{٨٣} عن نيتها استثمار جزء من أرباح شركتها لدعم إنشاء خط دافئ باللغة العربية لمجتمع المثليين الفلسطينيين، بالتعاون مع جمعية دعم مجتمع المثليين في إسرائيل. وقد أثار هذا الإعلان ردود فعل قوية في المجتمع الفلسطيني بين مؤيد ومعارض، بيد أن هذه القضية أدت إلى خلاف بين رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة والنائب عن القائمة الموحدة د. منصور عباس تعود في جذورها إلى صراع حول القيم التي يحتكم إليها المجتمع الفلسطيني، وشكل القوة السياسية الذي تمثل «حقيقة» هذا المجتمع.

من جهة، اعتبر رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة على صفحته في الفيسبوك في تاريخ ٩/٧/٢٠٢٠ «أن مقاطعة طحينة الأرز» هي نفاق في مقابل التعامل مع الشركات الإسرائيلية التي تعزز بالاستيطان والجيش وتدعمهما. وأضاف أنه من «العبث اختلاق صراعات ونحن في مواجهة الضم الذي هو جزء من الصفقة الأميركية والتي ستطال أيضاً منطقة المثلث... أماننا قضايا مرعبة، يجب أن نكون موحدين وقادرين على مواجهتها».^{٨٤}

من جهة أخرى، اعتبر رئيس القائمة الموحدة، النائب منصور عباس، أن أيمن عودة قد «أخطأ وأساء لشريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني عندما نعت موقفهم بالنفاق بغير وجه حق»، موجهاً له النصيحة بأن يخرج باعتذار ويرد به الاعتبار لكل من أساء إليهم.^{٨٥} فالنسبة لمنصور وباقي أعضاء الحركة الإسلامية (التي تشترك في المشتركة تحت اسم القائمة العربية الموحدة) فإنهم يستندون إلى الشريعة الإسلامية التي ترفض تشريع قوانين المثليين.^{٨٦} لكن منصور عباس أبقى الباب موارباً، عندما أكد في مناورة سياسية أن القائمة المشتركة هي مشروع وحدوي وطني، يقوم على القواسم المشتركة بين الأحزاب التي تحافظ على خصوصيتها الفكرية، وأضاف، أن إدارة مساحات الاختلاف بين الأحزاب مهمة للمحافظة على المشتركة قوية وموحدة، وعليه طلب «من كل الأحزاب والنواب مراعاة توجهات المجتمع العربي وعدم التصادم مع هويته وأعرافه وقيمه الدينية الراسخة والتي تتمسك بها الغالبية العظمى من أبناء مجتمعنا بكل مشاربه الدينية».^{٨٧} في إشارة واضحة إلى أن الحركة الإسلامية تقرأ قيم المجتمع العربي بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية،^{٨٨} وأن هذه القيم بالذات يجب أن تنعكس في موقف القائمة العربية الموحدة باعتبارها ممثلاً للغالبية العظمى من المجتمع.

٣.٣ خطاب التأثير : من تكتيك إلى برنامج العمل الوحيد

ظهر سريعاً أن الخلاف حول الموقف من قضايا المثليين، مركب واحد من صراع عميق بين التيار الذي تمثله القائمة العربية الموحدة وباقي تيارات المشتركة حول المبادئ الأساسية التي تجمعهما. يتعلق الأمر بسؤال العلاقة بين الحقوق القومية والاجتماعية، وبسؤال هامش التحالفات التي يمكن عقدها من أجل تحقيق المطالب المجتمعية، وأفرز هذا تياراً تمثله المشتركة بمركباتها: الجبهة والتجمع والقائمة العربية للتغيير، مقابل تيار القائمة الموحدة بقيادة منصور عباس. بحسب عودة، فإن مشروع المشتركة يجمع ما بين الهمم القومية والمدني للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. فمثلاً، اشترطت المشتركة التوصية على غانتس لرئاسة الحكومة بوقف عمليات هدم البيوت من خلال إبطال قانون كامينتس، ووضع خطة لوقف الجرائم المنظمة وتنفيذها، وبناء مستشفيات، ورفع مخصصات الشيخوخة وزيادة الميزانيات للملاجئ النساء المعنفات، والتزام القيادة الإسرائيلية بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وإلغاء قانون القومية.^{٨٩} تعكس هذه الشروط مشروع المشتركة القائم من جهة على بعد إستراتيجي مناهض للصهيونية، ومن جهة أخرى على بعد تكتيكي تحدد فيه القضايا المركزية بحسب المرحلة الراهنة. وحول مساحات التحالف شرح عودة في مقابلة أجراها معه د. منير فخر الدين، ونشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية (شتاء، ٢٠٢٠)، أن خيار حل الدولتين ما زال قائماً، وعليه فإن شركاء القائمة المشتركة في هذه المرحلة هم: ميرتس، ويسار حزب العمل أيضاً. وادعى أنه يمكن من خلال هذين الحزبين بناء معسكر ديموقراطي، حتى لو لم يقيم على اتفاق شامل معهم على جميع

طرح منصور عباس نهجه السياسي الجديد في مقابلة لراديو الناس بتاريخ ١٤/١/٢٠٢١، واتهم المشتركة بالوقوع رهينة لدى اليسار ويسار الوسط الإسرائيليين، وكشف أنه في الانتخابات السابقة طلب الوفد المفاوض عن أزرق-أبيض أن تضع المشتركة جانباً كل المطالب السياسية، وأن تركز على المطالب المدنية، ملمحاً أن لا فرق بين يمين ويسار في التفاوض مع المشتركة.

القضايا، واقتصر على ٨٠٪ من القضايا المركزية، وهي: قضايا السلام والمساواة والديمقراطية والعدل الاجتماعي. من هنا، يمكن للمشتركة أن تكون صاحبة تأثير في العمل السياسي في إسرائيل.^{٩٠}

اجتمع هذا التكتيك مع فهم المشتركة لخطر اليمين على الفلسطينيين، ومنسجماً مع مقولة اقتبسها عودة في المقابلة ذاتها، «درء المفاصد أولى من جلب المنافع»، والسعي إلى إسقاط حكم نتنياهو بما في ذلك عبر التوصية على غانتس.

مقابل هذا التوجه، قاد منصور عباس توجهاً مختلفاً تحت مسمى «النهج الجديد» انطلق من مبدأ أن القائمة العربية الموحدة ليست في جيب أحد، وأنه لا فرق بين يمين ويسار صهيوني، وهو ما يعني عملياً استعداده للعمل والتنسيق مع بنيامين نتنياهو مقابل تحصيل مكاسب للمواطنين الفلسطينيين.^{٩١}

طرح منصور عباس نهجه السياسي الجديد في مقابلة لراديو الناس بتاريخ ١٤/١/٢٠٢١. قال فيها إنه لا خلاف على تعريف من نحن بين مركبات القائمة المشتركة؛ نحن أبناء الشعب الفلسطيني وملتزمون بالثوابت الوطنية. ولكن صلب الخلاف يكمن في كيفية تحقيق مطالب الفلسطينيين. وأضاف أن النهج السياسي السابق لباقي مكونات المشتركة لم يفض إلى أي نتيجة، وأن المطلوب هو اعتراف بقوة العرب الذاتية والاستقلال في القرار «عن رام الله، وغزة، والأجندات العربية، والقطرية والتركية».^{٩٢} واتهم المشتركة بالوقوع رهينة لدى اليسار ويسار الوسط الإسرائيليين، وكشف أنه في الانتخابات السابقة طلب الوفد المفاوض عن أزرق-أبيض (افي نيسنكورن وعوفر شيلج)، أن تضع المشتركة جانباً كل المطالب السياسية، وأن تركز على المطالب المدنية، ملمحاً أن لا فرق بين يمين ويسار في التفاوض مع المشتركة. وبما أن كل الأحزاب الإسرائيلية تجمع على الخطوط الصهيونية العريضة، فإنه لا فرق من التحالف مع اليمين أو اليسار الإسرائيليين أثناء السعي لتحصيل الحقوق.

بدأ تبني منصور للنهج الجديد، والتنسيق مع الليكود ونتنياهو قبل الإعلان عن الانتخابات الرابعة، وفي تشرين الأول الماضي، ترأس جلسة برلمانية في الكنيست للتصويت على إقامة لجنة تحقيق ضد رئيس الحكومة نتنياهو في قضية فساد ما بات يعرف بـ «صفقة الغواصات»، ومع أن مجريات الجلسة أدت إلى الموافقة على إقامة لجنة التحقيق، إلا أن «خلاً تقنياً» وقع في التصويت، وقرر عباس ورئيس الكنيست ياريف ليفين عن حزب الليكود إلغاء القرار وإعادة التصويت. اعتبر تصرف عباس انقذاً لنتنياهو، وكتب

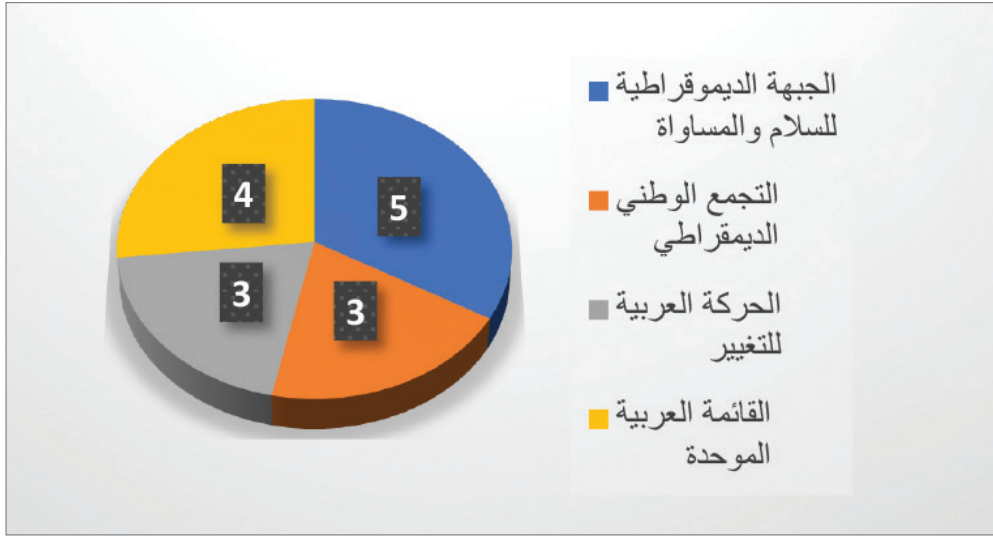
النائب د. أمطانس شحادة عن التجمع الوطني الديمقراطي إن «إنقاذ الائتلاف اليميني العنصري ليس دورنا ولا يقع على مسؤوليتنا، ويجب ألا نرضى به»، وتمنى أن تكون الأخبار عن تواصل وتنسيق بين زميله منصور عباس والليكود غير صحيحة.^{٩٣}

تفاقت الأزمة بين عباس وشركائه في المشتركة في أعقاب اجتماع في لجنة مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي، ترأسها عباس وشارك فيها نتنياهو بالإضافة إلى رئيس الكنيست ياريف ليفين، ووزير الأمن أمير أوحانا وضباط من الشرطة. في نهاية الجلسة، أعلن عن الخطة الحكومية لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، وفي هذه الجلسة التي وصفت بالصاخبة، تصدى عدد من نواب المشتركة للتصريحات العنصرية التي أطلقها القائم بأعمال المفتش العام للشرطة موتي كوهن الذي طالب الجهات المختصة بإعادة النظر في المضامين الثقافية والتربوية العربية التي تؤدي للعنف، وحمل عدد من النواب العرب الحكومة مسؤولية تفشي العنف، لأنها معنية بتفتيت المجتمع العربي.^{٩٤} وأكد كل من النائب أمطانس شحادة والسكرتير العام للجنة الديمقراطية للسلام والمساواة منصور دهامشة، على أن هذه الجلسة التي مدح فيها عباس أداء الشرطة الإسرائيلية في مواجهة الجريمة، لا تجري في إطار التنسيق مع المشتركة.^{٩٥}

أثار نهج عباس السياسي الجديد أيضاً صراعاً قديماً بين الحركة الإسلامية الشق الجنوبي وبين الحركة الإسلامية الشق الشمالي (والمحظورة من قبل الأجهزة الإسرائيلية)، وقد شهدت إحدى جلسات لجنة المتابعة جدلاً صاخباً بين الشيخ نائب رئيس الحركة الإسلامية الشمالية كمال خطيب، وبين مدير المكتب السياسي في الحركة الإسلامية الجنوبية إبراهيم حجازي، بسبب مواقف النائب منصور عباس السياسية التي تعتبر تعاوناً مع مكتب رئيس الحكومة، وطالب الخطيب القائمة الموحدة بعدم استعمال اسم الحركة الإسلامية كي «لا يعتقد الناس بأن مواقف نواب الحركة الجنوبية تمثل مواقف الحركة الإسلامية التي حظرها نتنياهو».^{٩٦}

وتطرقت لجنة المتابعة للجدل الصاخب في المشتركة في أحد اجتماعاتها الدورية، وجاء فيه على لسان رئيس اللجنة محمد بركة، أن لجنة المتابعة لا تتدخل في شؤون القائمة المشتركة، ولكن مركبات القائمة هم من مركبات لجنة المتابعة، والأزمة هناك تنعكس على كل الجمهور العربي. ودعت لجنة المتابعة إلى لجم الجدل السياسي في المشتركة، وأكدت في بيان لها على أن حقوق المجتمع الفلسطيني المدنية والقومية نابعة من كوننا أصحاب وطن، وهو حق ثابت وغير مشروط، في إشارة إلى خروج نواب القائمة الموحدة عن الإجماع، وامتناعهم عن التصويت لصالح حل الكنيست.^{٩٧} يذكر أن الهيئة العامة للكنيست صادقت بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون حل الكنيست الذي طرحته كتلة «يش عتيد-تيلم»، وأيد حل الكنيست ٦١ عضواً وعارضه ٥٤ آخرون، فيما تغيب نواب «القائمة الموحدة» الأربعة عن التصويت.^{٩٨}

الشكل رقم (١٧): توزيع المقاعد الـ١٥ على مركبات القائمة المشتركة بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠.



٤.٣ فشل محاولات رأب الصدع داخل المشتركة، وانشقاق القائمة العربية الموحدة

أثرت الأزمات التي ظهرت في المشتركة على شعبيتها، وأظهرت معظم الاستطلاعات تراجع دعمها من ١٥ مقعداً إلى ٨-٩ مقاعد فقط.^{٩٩} وأجج حل الكنيست والإعلان عن انتخابات مبكرة في آذار ٢٠٢١، الخلافات الشديدة أصلاً في المشتركة، هذا وباشرت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير التفاوض والتحضير للانتخابات مستثنيةً القائمة العربية الموحدة. وأفاد مصدر في التجمع أن التنسيق بينه وبين الجبهة عالٍ جداً وأن لا نية، في تلك المرحلة، لدى الطرفين بالتفاوض مع القائمة العربية الموحدة قبل توضيح النهج السياسي للحركة الإسلامية الجنوبية.^{١٠٠}

بدا كأن الأحزاب الثلاثة ذاهبة في اتجاه واحد، بينما راحت القائمة العربية الموحدة تتفاوض، وبشكل فردي، مع شخصيات أخرى في المجتمع العربي لتشكيل تحالف بديل عن المشتركة، وقد طرح التجمع خلال هذه الفترة مبادرة من سبع نقاط للحفاظ على القوام الرباعي للمشتركة، تركزت النقاط في: استقلالية المشتركة، عدم التنازل عن الحقوق السياسية مقابل حقوق مدنية، عدم التوصية بحكومة تنتهاه أو أي حكومة أخرى.^{١٠١} في المقابل، وافقت القائمة العربية الموحدة على عدم التعامل مع ننتياهو شريطة تحديد الجهة الإسرائيلية التي يمكن التعامل معها، بالإضافة إلى موافقة المشتركة على عدم انتهاك الشريعة الإسلامية.^{١٠٢} ولما لم تتفق الأطراف على نقاط مشتركة، انشقت القائمة العربية الموحدة عن المشتركة لتخوض الانتخابات للكنيست الـ ٢٤، في آذار ٢٠٢١، في قائمة منفصلة.

انضم رئيس بلدية سخنين والرئيس السابق للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية مازن غنايم، بشكل رسمي إلى القائمة العربية الموحدة- الحركة الإسلامية، وتم تثبيتته في المكان الثاني بعد مصادقة مجلس

أثرت الأزمات التي ظهرت في المشتركة على شعبيتها، وأظهرت معظم الاستطلاعات تراجع دعمها من ١٥ مقعداً إلى ٨-٩ مقاعد فقط. وأجج حل الكنيست والإعلان عن انتخابات مبكرة في آذار ٢٠٢١، الخلافات الشديدة أصلاً.

الشورى في الحركة الإسلامية.^{١٠٢} وفي سياق القوائم الداخلية للأحزاب، كان التجمع الوطني الديمقراطي الحزب الوحيد من بين الأحزاب الأخرى، الذي خاض انتخابات داخلية تحضيراً لانتخابات الكنيست الجديدة، حيث فاز بها النائب سامي أبو شحادة برئاسة القائمة متغلباً على منافسه د. امطانس شحادة، بينما بقيت النائب د. هبة يزيك في المكان الثاني، ووصل جمعة الزبارقة إلى المكان الثالث في القائمة.^{١٠٤} وتظهر الاستطلاعات حتى لحظة الانتخابات على أن القائمة المشتركة قد تحصل في الانتخابات على ما بين ٨-٩ مقاعد، بينما تتأرجح القائمة الموحدة عند نسبة الحسم.

٥.٣ الأحزاب الصهيونية تغازل الناخب العربي

على العكس من الحملة الانتخابية التحريضية التي قادها نتنياهو في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٢٠، تبنى نتنياهو في حملته الانتخابية للكنيست الـ ٢٤ تكتيكاً معاكساً مبنياً على التوجه للعرب ومحاولة استمالتهم والتواصل مع القائمة العربية الموحدة لتعزيز صورته كغير معادٍ للعرب، بل فقط «المتطرفين». وأعلن نتنياهو عن نيته تعيين نائل زعبي،^{١٠٥} الذي تم وضعه في المقعد ٣٩ وزيراً «لنهوض بالمجتمع العربي» «متفاخرًا» بانضمام أول مواطن إسرائيلي مسلم إلى الكنيست.^{١٠٦} وفي هذا السياق، زار نتنياهو مدينة الناصرة، بحجة تفقد أحد مراكز التطعيم ضد فيروس كورونا، وقوبلت هذه الزيارة بمظاهرة احتجاجية اعتقل فيها ١٥ فلسطينياً بعد أن اعتدت الشرطة على المتظاهرين بالقمع والضرب ورش المياه العادمة.^{١٠٧}

تحول التوجه لمغازلة لصوت العربي في هذه الانتخابات إلى حالة مثيرة؛ فقد ضم حزب ميرتس عضوين عربيين في المقاعد الخمسة الأولى، هما: غيداء ريناوي- زعبي^{١٠٨} للمقعد الرابع، والنائب السابق عيساوي فريج في المقعد الخامس.^{١٠٩} وثبت حزب العمل في المكان السابع في القائمة المخرجة ابتسام (مراغة- منوحين).^{١١٠}،^{١١١}

على العكس من الحملة الانتخابية التحريضية التي قادها نتنياهو في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٢٠، تبنى نتنياهو في حملته الانتخابية للكنيست الـ ٢٤ تكتيكاً معاكساً مبنياً على التوجه للعرب ومحاولة استمالتهم والتواصل مع القائمة العربية الموحدة لتعزيز صورته كغير معادٍ للعرب، بل فقط «المتطرفين».

على الرغم من أن هذه الأحزاب تشترك في استدراجها للناخب العربي، إلا أن دوافعها مختلفة: بالنسبة لميرتس وحزب العمل، فهما يطمحان إلى العودة للساحة السياسية كأحزاب يسارية ذات توجهات اجتماعية وسياسية ديمقراطية من خلال الاستعانة بالصوت العربي والصوت الإسرائيلي اليساري «الديمقراطي». أما الليكود فيهدف إلى إضعاف القائمة المشتركة المناوئة لنتنياهو، بالإضافة إلى أن الليكود يعتبر المجتمع العربي مخزون أصوات «حائرة» يمكن استدراجها.

٣.٦ الانتخابات الرابعة: تحطم المشتركة و«الموحدة» تدخل الكنيست منفردة

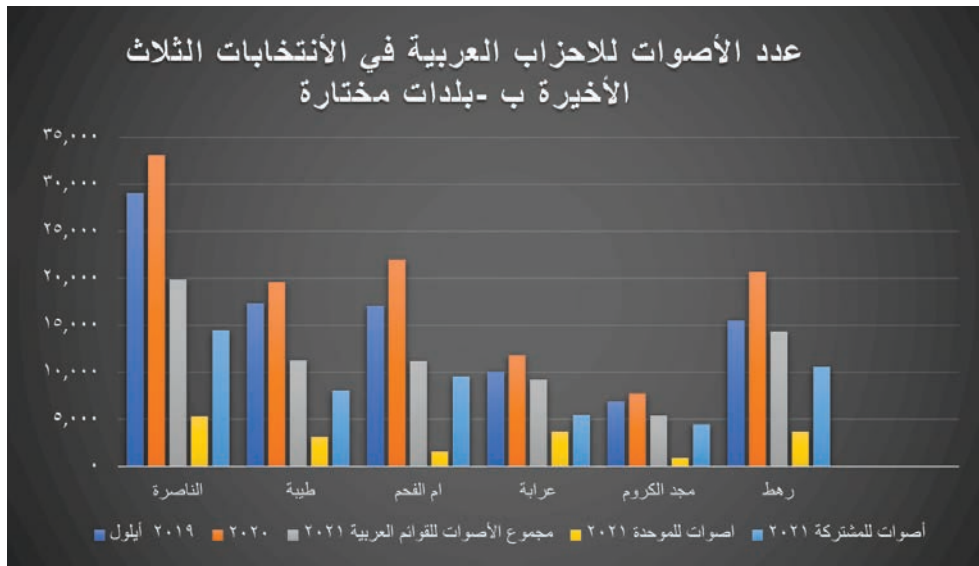
انخفض التمثيل العربي في الكنيست الـ ٢٤ بشكل ملحوظ من ١٥ مقعداً إلى ١٠ مقاعد فقط، حيث حصلت القائمة المشتركة والجهة العربية للتغيير والتجمع على ستة مقاعد، بينما حصلت القائمة الموحدة على أربعة مقاعد. جاء هذا، بشكل أساسي، نتيجة لانخفاض نسبة التصويت في المجتمع العربي من ما يقارب الـ ٦٥٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠ إلى ما أقل عن ٥٠٪ في انتخابات آذار ٢٠٢١ (بعض التقارير تشير إلى أنها وصلت إلى ٤٥٪) وهي الأقل منذ إقامة القائمة المشتركة في العام ٢٠١٥.

كان انشقاق المشتركة، وتراشق الاتهامات بين القائمتين، سبباً مركزياً في عزوف الناس عن التصويت، بالإضافة إلى الشعور بالإحباط والتعب من تكرار الانتخابات أربع مرات خلال سنتين (وقد أدى هذا أيضاً إلى انخفاض في نسبة التصويت في المجتمع الإسرائيلي). وقد حصلت القوائم العربية مجتمعة على مجموع ٣٧٩،١٨٠ صوتاً مقابل ٥٨١،٥٠٧ في الانتخابات الأخيرة.

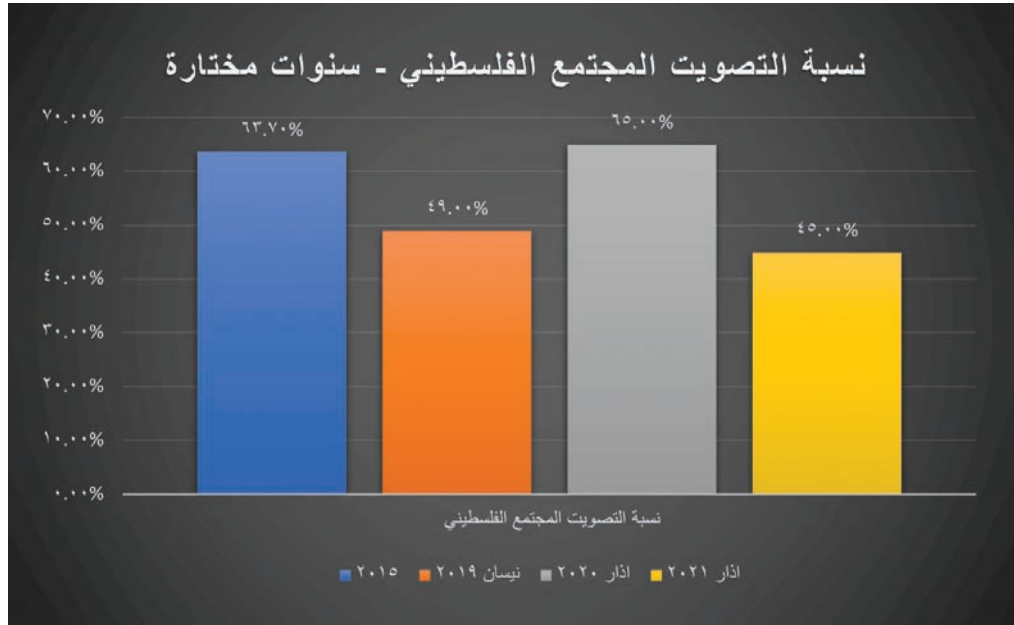
يبدو بحسب النتائج الأولية للانتخابات، أن مغازلة الصوت العربي من قبل الأحزاب الصهيونية لم تأتِ بالنتائج التي طمحت إليها هذه الأحزاب. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من سعي نتניהو وحزب الليكود إلى الحصول على نسبة عالية من الأصوات العربية، إلا أن مراجعة لنتائج بعض البلدات العربية، تشير إلى تقدم ما، ولكن غير كبير في التصويت لليكود وبشكل خاص في البلدات الصغيرة، وتلك التي كان لليكود مرشح فيها أو تلقى دعماً علنياً فيها من أحد الشخصيات المركزية.

الشكل رقم (١٨): عدد الأصوات العربية في الانتخابات الثلاث الأخيرة (أيلول ٢٠١٩ - آذار ٢٠٢١)

في أهم المدن والبلدات العربية في الداخل.



الشكل رقم (١٩): نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني في الداخل في سنوات مختارة.



إجمال

كان العام ٢٠٢٠ مليئاً بالتحديات بالنسبة للمجتمع الفلسطيني على الأصعدة السياسية والصحية والاقتصادية، والأمن الشخصي والجماعي.

تجلى التمييز البنيوي إلى درجة الاستهتار في حياة الفلسطينيين بشكل واضح في تعامل الدولة مع الجريمة والعنف المتفشين في المجتمع الفلسطيني. وعلى الرغم من وضع هذه الآفة على رأس سلم أولويات القيادة الفلسطينية في الداخل، فإن انتشار الجريمة ازداد بحيث حصدت ١١٣ شخصاً في العام ٢٠٢٠.

أضافت السياسات التمييزية الإسرائيلية تحديات إضافية أمام المجتمع الفلسطيني في مواجهته الأزمة الصحية منذ بدايات سنة ٢٠٢٠، حيث كشفت الجائحة مرة أخرى عن السياسات التمييزية العنصرية تجاه الفلسطينيين والتي جاءت عواقبها أكثر قسوة عليهم من المجتمع اليهودي، فكان المواطنون الفلسطينيون أول من خرج من سوق العمل، وارتفعت في أوساطهم نسبة البطالة، وازداد عدد العائلات الفقيرة، كما كانت شروط الحصول على المساعدات الحكومية غير ملائمة للمصالح العربية، وكشفت محدودية الخدمات البنكية المتاحة للمجتمع العربي، مما هدد الكثير من المصالح العربية بالإغلاق. هذا وكشفت الأزمة عمق التمييز في مجال التربية والتعليم، وزادت من تحديات جهاز التعليم العربي للتعامل مع مستجدات إغلاق المدارس وضرورة الاستناد إلى التعليم عن بعد.

تشكّل فضفاضية «خطاب التأثير» أحد أعمدة هذه التحديات التي واجهتها «المشتركة»، فقد أدار غانتس ظهره لتوصيتها التاريخية به لتشكيل حكومة مبيناً في هذا أن قدرة الفلسطينيين في الداخل السياسية على التأثير، مرتبهة إلى السياسة الإسرائيلية الداخلية أكثر منه إلى عدد مقاعدها أو ثقل وزنها الانتخابي.

في المقابل، فرضت الأزمة السياسية في إسرائيل، تحديات جدية أمام العمل السياسي في الداخل، وكشف تكرار الانتخابات أربع مرات خلال عامين عن صراعات بين القوى السياسية وكثفتها، وأبرزت علّت ونواقص رافقت «المشتركة» منذ تشكيلها، وأفضت إلى انشقاق الحركة العربية الموحدة. وقد بات من الواضح أن التحديات السياسية في الداخل الفلسطيني أخذه في التصاعد والتفاقم، ففي حين نجحت المشتركة في فرض حضورها على يسار الساحة السياسية

الإسرائيلية إلا أن بعضاً من القضايا السابقة، تركها هشةً مقابل تحديات من الداخل والخارج. وتشكّل فضفاضية خطاب التأثير أحد أعمدة هذه التحديات؛ فمن ناحية، أدار غانتس ظهره لتوصيتها التاريخية، مبيناً أن قدرة الفلسطينيين في الداخل السياسية على التأثير، مرتبهة إلى السياسة الإسرائيلية الداخلية أكثر منه إلى عدد مقاعدها أو ثقل وزنها الانتخابي. ومن ناحية ثانية، وعلى أثر عدم وجود نقاش جدي حول حدود المساومات السياسية التي تقدمها المشتركة مقابل تعزيز قدرتها على التأثير، وفي حين لم تكن هناك آليات قياس نجاح هذا التأثير وطرق تقييمه، وفي أعقاب فشل التوصية على غانتس، تواجه المشتركة اليوم تحديات من الداخل؛ التحدي الأول طرحته القائمة العربية الموحدة، المنشقة عن المشتركة، والتي تقدم خطاباً لتعزيز التأثير، من خلال تبني خطاب يسعى إلى التأثير على المجتمع الفلسطيني لتعزيز قيمه التقليدية المحافظة، والوجه الآخر يسعى لتعزيز التأثير على الساحة السياسية الإسرائيلية من خلال تعاون في قضايا عينية مع أحزاب من اليمين. أما التحدي الثاني فمصدره مغازلة الأحزاب الصهيونية، لصوت الناخب العربي، خاصة من قبل حزب الليكود، الذي يبدو وكأنه يحاول تقليد اليسار الإسرائيلي في سياسات احتواء الفلسطينيين، دون تغيير حقيقي في سياساته العنصرية، مستغلاً خطاب التأثير لي طرح أمام الناخب العربي فرصة لتحقيق الحقوق، مباشرة من خلال مرشحين عرب في قوائمها، دون وساطة الأحزاب العربية. وقد تمثلت هذه التحديات في نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست الـ ٢٤ (آذار ٢٠٢١)، إذ انخفض التمثيل العربي من ١٥ إلى ١٠ مقاعد فقط، وحصلت القائمة المشتركة على ٦ مقاعد مقابل ٤ مقاعد للقائمة العربية الموحدة، كما أثر الانقسام على نسبة التصويت التي انخفضت إلى أقل من ٥٠٪، وهناك من يدّعي أنها لم تتجاوز ٤٥٪.

- ١ سائد حاج، ملخص ٢٠٢٠: منطقة المركز الأكثر دموية وعنفًا، مركز أمان، ٢٠٢١/٠١/٠٣، <https://bit.ly/3szaoRa>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/١٠).
- ٢ مروان درويش، نداء نصار وآخرون، «تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني الـ ٤٨»، حزيران ٢٠٢٠، بلدنا - جمعية الشباب العرب وجامعة كوفنتري - بريطانيا.
- ٣ درويش، نصار وآخرون، «تسع سنوات من الدم...».
- ٤ المرجع السابق.
- ٥ تجادل الباحثة في القانون الدولي، د. سونيا بولس، بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يلزم الشرطة بحماية الحق في الحياة للمواطنين. Sonia Boulos, 2020. Policing the Palestinian National Minority in Israel: An International Human Rights Perspective. *Journal of Holy Land and Palestine Studies* 19.2: 151-174
- ٦ عرب ٤٨، «قتيلان في شارع ٦ والـ ٤٨» موقع عرب ٤٨، <http://bit.ly/2P8nc2u>، ٢٠٢٠/١٢/٢٨، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٣٠).
- ٧ محمد بركة، «العنف في المجتمع العربي: مؤسسات القانون تعطي حصانة لمنظمات الجريمة»، معاريف، ٢٠٢٠/١٢/٢٠، <http://bit.ly/30XqSGQ>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٧).
- ٨ إيلا، «تحت غطاء الكورونا...».
- ٩ وثام بلعوم، «هل يتسبب كورونا في تصاعد الجريمة بين فلسطيني ٤٨؟»، متراس، ٢٠٢٠/٠٤/٠٧، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥، <http://bit.ly/390101s>.
- ١٠ الإحصائية حتى شهر آب ٢٠٢٠.
- ١١ نوريث يخيوفيتش-كوهن، «معطيات عن رؤساء سلطات محلية وموظفي السلطات المهيدين»، لجنة أبحاث الكنيسيت، ٢٠٢٠/١١/٣٠.
- ١٢ المرجع السابق.
- ١٣ أورن روندل، «نتنياهوو يبني على المجتمع العربي: غلويس خرجت لتدرس ما فعل حتى اليوم»، غلويس، ٢٠٢١/٠١/٢٩، <http://bit.ly/3twx70C>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٣٠).
- ١٤ توصيات «المديرين العاملين للوزارات بشأن التعاون مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي» - ملخص مستند سياسي، آب، ٢٠٢٠. مكتب رئيس الحكومة.
- ١٥ تقع مراكز الشرطة الجماهيرية، خارج مراكز الشرطة، وفي قسمها الكبير تقع في الأحياء البعيدة، وفي أماكن تركيز السكان العرب وفي أحياء القادمين الجدد، وفي المناطق الريفية ومناطق سياحية وشواطئ البحر، ويعمل في هذه المراكز، متطوعون ويتواجد فيها شرطي دائم، يعمل مع متطوعي الحرس المدني وممثلي منظمات جماهيرية وبلدية.
- ١٦ المرجع السابق.
- ١٧ الاتحاد، «معطيات خطيرة حول العنف في المجتمع العربي: لجنة القضاء على الجريمة والعنف تعقد اجتماعها الأول»، موقع الاتحاد، ٢٠٢٠/٠٤/٠١، <https://bit.ly/3s5ON2Q>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).
- ١٨ الكنيسيت خلال جلسة اللجنة الخاصة للقضاء على العنف في المجتمع العربي: «رقم قياسي سلبي من ١٠٦ ضحايا قتل مقابل ٩٤ العام الماضي»، موقع الكنيسيت، ٢٠٢٠/١٢/١٦، <https://bit.ly/3vEYtUh>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).
- ١٩ المعطيات من تقرير لجنة مديري الوزارات بالاعتماد على معطيات الشرطة (٢٠٢٠)
- ٢٠ العرب، «نتنياهوو لعباس: الخطة الحكومية لمكافحة الجريمة ستوضع على الطاولة للمصادقة عليها خلال أسبوعين»، موقع العرب، ٢٠٢٠/١١/٠٩، <http://bit.ly/2QqYOtt>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).
- ٢١ عرب ٤٨، «نتنياهوو يجتمع برؤساء سلطات محلية عربية لبحث العنف والجريمة»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢١/٠١/٢٤، <http://bit.ly/3f0oGXs>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٥).
- ٢٢ عرب ٤٨، «أطلق تصريحات عنصرية: نتنياهو يعين منسقا لمكافحة الجريمة بالمجتمع العربي»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢١/٠٢/٠٣، <http://bit.ly/38YBTmx>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).
- ٢٣ محمد محسن وتد، «الخطة الحكومية لمكافحة العنف والجريمة: رفض وقبول دون خطة عربية بديلة»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/١١/٠٨، <http://bit.ly/312FdIf>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).
- ٢٤ مركز مساواة يتحفظ من الخطة الحكومية لمكافحة الجريمة المنظمة في المجتمع العربي. موقع مركز مساواة، <https://bit.ly/3cTiNbB>.
- ٢٥ يواف أيتيليل، «الوسط العربي يتنكرون لمنسق نتنياهو لمنع الجريمة: «لعبة انتخابية»»، موقع *واللا العبري*، ٢٠٢١/٠٢/٠٤، <http://bit.ly/391vYGr>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).
- ٢٦ ربيع سواعد، «مناع حراكنا ضد الجريمة مستمر حتى ترسخ الشرطة لمطالبنا»، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٩/١٠/١٢، <http://bit.ly/3f6sm9Q>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).
- ٢٧ محاسن ناصر، «العشرات من الحراك الشبابي الجدلاوي يتظاهرون أمام مركز شرطة مجد الكروم»، موقع *كل العرب*، ٢٠٢١/٠٢/٠٨، <http://bit.ly/30XSv2F>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).
- ٢٨ نداء كيوان، «مظاهرات أم الفحم: الشرطة أصل الورطة»، متراس، ٢٠٢١/٠٢/٢٣، <http://bit.ly/3fD8LIH>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٥).
- ٢٩ المرجع السابق.

- ٣٠ ضياء حاج يحيى وإيناس مريح، «أم الفحم: إصابات واعتقالات في مظاهرة ضد الجريمة والشرطة»، موقع عرب ٤٨، ٢٦/٠٢/٢٠٢١، <http://bit.ly/3tyfGg2>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).
- ٣١ وديع عواودة، «تصاعد المظاهرات والمواجهات مع الشرطة الإسرائيلية في مناطق ٤٨ احتجاجاً على التواطؤ مع ظاهرة الجرائم المتفاقمة»، القدس العربي، ٢٠٢١/٠٢/٠٢، <https://bit.ly/3r1Su9d>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٥).
- ٣٢ تشمل هذه الخطة ١٤ نقطة، معظمها يتعلق في معالجة الغبن التاريخي تجاه الفلسطينيين، وتطوير اقتصادي اجتماعي للتجمعات العربية، وتقترح خطة مفصلة لكل بلد بحسب احتياجاته وخصوصيته، وتطالب بميزانيات حكومية لتنفيذ الخطة وتطوير آليات متابعة تنفيذها.
- ٣٣ هبة يزبك، «الشرطة تقتل المجتمع العربي مرتين»، هآرتس، ٢٠٢١/٠٢/٠٤، <http://bit.ly/3cVH0OR>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).
- ٣٤ ربيع سواعد، «كورونا في البلدات العربية: تفريق أعراس وضبط مخالفين للحجر الصحي»، موقع عرب ٤٨، ٢٩/٠١/٢٠٢٠، <https://bit.ly/2Mvo7Jb>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).
- ٣٥ عرب ٤٨، «منسق كورونا: حالات خطرة بسن صغيرة بالمجتمع العربي»، موقع عرب ٤٨، ٢٩/٠١/٢٠٢٠، <https://bit.ly/2O457C0>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/١٢/٠٥).
- ٣٦ أفرام ليفي وآخرون، «المجتمع العربي في إسرائيل في ظل الكورونا: نظرة من فوق»، عدد ١٢٨٨، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ٢٩/٠٣/٢٠٢٠، <https://bit.ly/3c0Jwsu>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).
- ٣٧ عرب ٤٨، «المتابعة والقطرية تقيمان لجنة طوارئ لمواجهة كورونا»، موقع عرب ٤٨، ٢٤/٠٣/٢٠٢٠، <https://bit.ly/3b1oJJo>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).
- ٣٨ الهيئة العربية للطوارئ - إدارة أزمة كورونا، على صفحة جمعية الجليل، <https://bit.ly/3uCXEL3>.
- ٣٩ ناهد درباس، «فلسطينيو الداخل يعانون نقصاً في فحوصات كورونا»، العربي الجديد، ٢٤/٠٣/٢٠٢٠، <https://bit.ly/3bXccN1>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).
- ٤٠ كل العرب، «لجنة الطوارئ القطرية تطلق رقماً موحداً لكافة الخدمات *٨٩٧٤»، موقع كل العرب، ٠٣/٠٤/٢٠٢٠، <http://bit.ly/3vMBFC6>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).
- ٤١ برنامج التحالف هو عبارة عن شبكة يسار نخبوية من القادة السياسيين الحاليين والمستقبليين، لتشكيل نخبة من القادة التقدميين، الساعين لتحقيق المساواة المدنية في إسرائيل.
- ٤٢ إعلام - المركز العربي للحرث الإعلامية والتنمية والبحوث، مؤسسة غير ربحية، تأسست عام ٢٠٠٠، في مدينة الناصرة.
- ٤٣ شتيل: مؤسسة تقدم خدمات الاستشارة والدعم لتعزيز التغيير الاجتماعي في إسرائيل.
- ٤٤ صندوق ينشط منذ ٤٠ عاماً لبناء وتدعيم المجتمع المدني والأسس الديمقراطية في إسرائيل.
- ٤٥ موقع طاقم المختصين، على الرابط <https://bit.ly/3dSDtmg>.
- ٤٦ مؤسسة إسرائيلية غير ربحية، تسعى لتقليل الفقر وإنتاج مجتمع عادل وأفضل. (للمزيد انظر الفصل الاجتماعي في هذا التقرير)
- ٤٧ لتيت، تقرير الفقر البديل رقم ١٨، إسرائيل ٢٠٢٠، مؤسسة لتيت، <https://bit.ly/3bTrfBC>.
- ٤٨ للاستزادة يرجى مراجعة: سامي ميعاري، مها صباح كركبي، وأميت لوينتال، مدى مساهمة جائحة الكورونا في مفاقمة اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية عند الفلسطينيين في إسرائيل. ورقة عمل رقم ٣، آب ٢٠٢٠، المنتدى الاقتصادي العربي.
- وأيضاً: سمادار سومخ وآخرون، التشغيل عند المجتمع العربي خلال أزمة الكورونا: تحديات، فرص ومساحات تأثير. مركز ماييرس جويند بروكيل، المنتدى الاقتصادي العربي، يوليو ٢٠٢٠ جوينت إسرائيل.
- ٤٩ نسرين حداد-حاج يحيى، وأيمن سيف، إسقاطات أزمة الكورونا على المستخدمين والمستقلين في المجتمع العربي. اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، والهيئة العربية للطوارئ، ٢٠٢٠ (عبري).
- وأيضاً: نسرين حداد-حاج يحيى وآخرون، «المجتمع العربي وأزمة الكورونا، معطيات دخول، تأثيرات وتوصيات لخروج أقوى»، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، تشرين الثاني ٢٠٢٠.
- وأيضاً: شاحار إيلان، «تحت غطاء الكورونا: منظمات الجريمة تنتشر في المجتمع العربي من خلال قروض في السوق السوداء»، كلكتيست، ١٣/٠٥/٢٠٢٠، <http://bit.ly/3r7zuoS>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).
- ٥٠ ميسم جلجولي وأخريات، تأثير أزمة الكورونا على تشغيل النساء العربيات والمتدينات اليهوديات. طاقم نساء في طاقم الخبراء، أيار ٢٠٢٠.
- ٥١ جعفر فرح، «مواجهة المجتمع العربي مع أزمة الكورونا». اللجنة العربية لرؤساء السلطات المحلية العربية ولجنة المتابعة العليا، نيسان ٢٠٢٠.
- ٥٢ هيلافيسبورغ، «الكورونا قد تذهب، ولكن اللامساواة تفاقمت: خمسة بيانات تؤشر إلى هذا»، غلوبس، ٢٢/٠١/٢٠٢١، <http://bit.ly/391ncIx>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٥). تكررت هذه المعطيات والادعاءات نفسها أيضاً في: سراب أبو ربيعة، ويوسي دهان، «لن نعود إلى الورا، توصيات للخروج من أزمة التعليم»، تقرير طاقم المختصين (العبري)، كانون الثاني ٢٠٢١.
- ٥٣ فرح، «مواجهة المجتمع العربي...»
- ٥٤ آخر مستجدات حول عمل عدالة لمكافحة انتشار وباء الكورونا، موقع عدالة، <http://bit.ly/2NAoUct>.
- ٥٥ عرب ٤٨، «رغم افتتاح المدارس: التعليم بـ ٥٩ بلدة عربية عبر زووم»، موقع عرب ٤٨، ١٠/٠٢/٢٠٢١، <https://bit.ly/2O4ruar>.
- ٥٦ فرح، «مواجهة المجتمع العربي...»
- ٥٧ للاستزادة يرجى مراجعة صفحة الأمم المتحدة <http://bit.ly/3IAiTJu> The Shadow Pandemic: Violence against women during COVID 19.

- ٥٨ جمعية نسوية تعمل في الناصرة.
- ٥٩ عرب ٤٨، «نساء ضد العنف تدعو لاتخاذ تدابير لحماية النساء»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٠٤/٠٧، <https://bit.ly/3kBTgYc>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/١٢/١٠).
- ٦٠ هذا الرقم لا يشمل العرب المقيمين فيما يسمى «المدن المختلطة».
- ٦١ الهيئة العامة للطوارئ، ٢٠٢١/٠٢/١٦، نسبة التطعيم للفئة ٥٠ سنة فأكثر: ٦١٪ مقابل ٨٤٪ للوجبة الأولى وللوجبة الثانية ٤٢.٥٪ مقابل ٧٢.٧٪ في المعدل العام، اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية.
- ٦٢ المرجع السابق.
- ٦٣ زكريا حسن، «مقابلة بالأرقام: التطعيم ضد فيروس كورونا في المجتمع العربي»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢١/٠٢/١٣، <https://bit.ly/3aYfG2s>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٦).
- ٦٤ نهاية داوود، «لَمْ لا يتطعم العرب؟»، هآرتس، ٢٠٢١/٠١/١٨، <http://bit.ly/2OTUpPl>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).
- ٦٥ داوود، «لَمْ لا يتطعم العرب».
- ٦٦ نور عبد الهادي شحبري، «تألق المجتمع العربي على مدار سنوات طويلة في أخذ التطعيمات: فلماذا ينظر الآن إذا إلى لقاح الكورونا على أنه تهديد؟»، وحدة السياسات، مدى الكرمل: حيفا، ٢٠٢١.
- ٦٧ أتيلا شومبالفي وحسن شعلان، «مركز الكورونا في المجتمع العربي: الأخبار الكاذبة حول التطعيمات أكثر انتشاراً وأسوأ في المجتمع العربي»، موقع Ynet - الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنت، ٢٠٢١/٠١/٠٤، <https://bit.ly/3eZiONW>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/١٠).
- ٦٨ المرجع السابق.
- ٦٩ جمعية عربية يهودية تُعنى بالمساواة والشراسة بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل.
- ٧٠ الهيئة العربية للطوارئ تطالب وزارة الصحة بالحصول على البيانات الخاصة بمحطات التطعيم ونسب التطعيم بالمجتمع العربي، موقع جمعية الجليل، كانون الثاني ٢٠٢١، <https://bit.ly/3bHXNnN>.
- ٧١ عرب ٤٨، «محطات فحوص وتطعيم ضد كورونا في بلدات عربية»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢١/٠٢/٢٦، <http://bit.ly/3r49JpI>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٨).
- ٧٢ همت زعبي، «ال فلسطينيون في إسرائيل: بين الهشاشة وتهديد الجريمة المنظمة»، في هنيدي غانم (محررة)، تقرير مدار للاستراتيجية ٢٠٢٠: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩ (رام الله: مدار، ٢٠٢٠)، ٢٣٠.
- ٧٣ وديع عواودة، «المشتركة تتفق مع «أزرق- أبيض» على بند سياسي يحول دون تطبيق «صفقة القرن»»، القدس العربي، ٢٠٢٠/٠٣/١٥، <https://bit.ly/2ZWWhb6c>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٥/١٠).
- ٧٤ أمطاس شحادة، «توصية المشتركة...ما الذي تغيّر»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٠٣/٢١، <https://bit.ly/37S3gr2>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٨).
- ٧٥ قانون كمينتس (تعديل ١٠٩ لقانون التخطيط والبناء ١٩٦٥). صادقت عليه الكنيست يوم ٥ نيسان ٢٠١٧. وهو عبارة عن تعديل لقانون التنظيم والبناء لعام ١٩٦٥ الذي تم إقراره على أثر قرار اتخذته حكومة إسرائيل في حزيران ٢٠١٦ ويقضي بضرورة فرض قوانين التنظيم والبناء، والتعامل بحزم مع موضوع «البناء غير المرخص»، بشكل عام، وفي المجمعات والقرى العربية بشكل خاص. أهم ما حمله القانون هو تقليص صلاحيات المحاكم وتوسيع صلاحيات الجهاز الإداري بما فيها صلاحيات فرض غرامات باهظة دون أي إجراء قانوني. فبدل أن تتم معالجة الضائقة السكنية للفلسطينيين، تلك التي يعود سببها المركزي إلى سياسات تمييزية تجاههم، يسهل القانون على الجهاز الإداري ولجان التخطيط والبناء عمليات الهدم وفرض الغرامات على المواطن الفلسطيني.
- ٧٦ شحادة، «توصية المشتركة...».
- ٧٧ سليمان أبو أرشيد، «التوصية والتبرير...عذر أقبح من ذنب»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٠٤/٠٢، <https://bit.ly/3r1XOJA>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٦).
- ٧٨ جاكى خوري وبناتان ليس، «لبي أبو كسيس: لن أدمع حكومة تستند إلى أصوات المشتركة، التجمع يدرس إمكانية دعم غانتس»، هآرتس، ٢٠٢٠/٠٣/١٠، <http://bit.ly/3cJlix6>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).
- ٧٩ عرب ٤٨، «المشتركة نقض وعده لناخبيه برحفة لحكومة نتنياهو»، ٢٠٢٠/٠٣/٢٦، <https://bit.ly/37UMXcS>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٥).
- ٨٠ جاكى خوري، «رغم محاولات التملص من التصويت... كيف تنظر القائمة المشتركة إلى مسألة التعامل مع المثليين في إسرائيل؟»، القدس العربي، عن صحيفة هآرتس، ٢٠٢٠/٠٧/٢٩، <https://bit.ly/3sxmslH>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٢).
- ٨١ المرجع السابق.
- ٨٢ الحركة الإسلامية، «تجريم تقديم علاج لمن يعاني من الشذوذ الجنسي إجماع بحق الدين والمجتمع»، *الميثاق*، ٢٠٢٠/٠٧/٢٤، السنة الثانية والعشرون، عدد ١١٨٩.
- ٨٣ شركة لصنع الطحينة تعود ملكيتها إلى عائلة في مدينة الناصرة، تأسست في العام ١٩٩٢.
- ٨٤ الحساب الشخصي للنائب أيمن عودة - Ayman Odeh على الفيسبوك.
- ٨٥ كل العرب، «د. منصور عباس لكل العرب: عودة أخطأ وأنصح بالاعتذار وموقفنا من المثليين نستمد من شريعتنا الإسلامية»، موقع كل العرب، ٢٠٢٠/٠٧/١٩، <http://bit.ly/3cRaH3p>، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٨/١٥).
- ٨٦ البيان الشرعي رقم (٢١)، بيان صادر عن الحركة الإسلامية ودار الإفتاء والبحوث الإسلامية في الداخل الفلسطيني ٤٨، *الميثاق*، ٢٠٢٠/٠٧/١٠، السنة الثانية والعشرون العدد ١١٨٧.
- ٨٧ كل العرب، «د. منصور عباس...».
- ٨٨ يُنظر: المؤتمر العام الـ ٢٤ للحركة الإسلامية على صفحة الحركة الإسلامية - الداخل الفلسطيني على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

- ٨٩ ناحوم برنياع، «أيمن عودة يفاجئ: مستعد للانضمام إلى حكومة يمين-مركز»، موقع Ynet- الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوات، ٢٢/٠٨/٢٠١٩، <http://bit.ly/3vMhQdO>، (آخر مشاهدة ٢٠/١٢/٢٠٢٠).
- ٩٠ منير فخر الدين، «واقع ودور القائمة المشتركة» في أثناء انتخابات الكنيست وبعدها، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، عدد ١٢١ (٢٠٢٠)، ٦٢-٨٢.
- ٩١ القدس العربي، «القائمة العربية المشتركة في إسرائيل تشهد خلافات سياسية وشخصية تهدد استمرارها»، موقع القدس العربي، ٣٠/١١/٢٠٢٠، <https://bit.ly/37Sv66F>، (آخر مشاهدة ٢٠/١٢/٢٠٢٠).
- ٩٢ راديو الناس، «لقاء خاص مع النائب منصور عباس- استوديو المساء مع فراس خطيب»، على صفحة راديو الناس - Nas Radio: صفحة التواصل الاجتماعي الفيسبوك، ١٤/٠١/٢٠٢١، <https://bit.ly/3stTBPI>، (آخر مشاهدة ٢٠/١٢/٢٠٢١).
- ٩٣ عرب ٤٨، «كيف ألغى التصويت على تشكيل لجنة تحقيق بقضية الغواصات؟»، موقع عرب ٤٨، ٢٢/٠٨/٢٠٢٠، <https://bit.ly/3bHhH2h>، (آخر مشاهدة ٢٠/١١/٢٠٢٠).
- ٩٤ الاتحاد، «جلسة مكافحة العنف في المجتمع العربي: عنصرية، تحريض وتنصل من المسؤولية»، صحيفة الاتحاد، ٠٩/١١/٢٠٢٠، <https://bit.ly/3r2ZNgn>، (آخر مشاهدة ٢٠/١١/٢٠٢٠).
- ٩٥ القدس العربي، «القائمة العربية المشتركة في إسرائيل تشهد خلافات...».
- ٩٦ كل العرب، «تراشق كلامي بين الشيخ كمال خطيب وإبراهيم حجازي خلال جلسة المتابعة بسبب مواقف منصور عباس»، موقع كل العرب، ٠٣/١٢/٢٠٢٠، <http://bit.ly/311n0Vm>، (آخر مشاهدة ٢٠/١٢/٢٠٢٠).
- ٩٧ عرب ٤٨، «المتابعة تدعو للجم «الجدل السياسي» داخل «المشتركة»: حقوقنا ثابتة وغير مشروطة»، موقع عرب ٤٨، ٠٣/١٢/٢٠٢٠، <https://bit.ly/3dZxL1U>، (آخر مشاهدة ٢٠/١٢/٢٠٢٠).
- ٩٨ عرب ٤٨، «الكنيست تحل نفسها بالقراءة التمهيدية: غانتس: إقرار الميزانية سيمعن حلها»، موقع عرب ٤٨، ٠٣/١٢/٢٠٢٠، <https://bit.ly/3bIPath>، (آخر مشاهدة ٢٠/١٢/٢٠٢٠).
- ٩٩ يوناتان ليس، «استطلاع أخبار قناة ١٢: ميرتس لا تعبر نسبة الحسم»، هآرتس، ٠٣/٠٣/٢٠٢١، <http://bit.ly/2OJAhs2>، (آخر مشاهدة ٠٥/٠٣/٢٠٢١).
- ١٠٠ ريهام يوسف عثمانة، «مفاوضات بين مركبات المشتركة واستثناء الحركة الإسلامية منها واجتماع بين الجبهة والتغيير وعرض مغرٍ للأخيرة»، موقع بكرة، ٠٩/٠١/٢٠٢١، <http://bit.ly/3tDDmj5>، (آخر مشاهدة ٠١/٠١/٢٠٢١).
- ١٠١ عرب ٤٨، «التجمع يطرح مبادرة لحل أزمة المشتركة»، موقع عرب ٤٨، ٢٤/٠١/٢٠٢١، <https://bit.ly/3027fg9>، (آخر مشاهدة ٢٠/١٢/٢٠٢١).
- ١٠٢ عرب ٤٨، «مصادر بالمشاركة: الإسلامية الجنوبية تحاول إخفاء صفقات مع نتنياهو خلف الدين»، موقع عرب ٤٨، ٢٦/٠١/٢٠٢١، <https://bit.ly/3sCIvaR>، (آخر مشاهدة ٢٨/٠١/٢٠٢١).
- ١٠٣ موقع كل العرب، «مازن غنايم المرشح الثاني بالقائمة الموحدة رسمياً بمصادقة مجلس الشورى»، موقع كل العرب، ٣١/٠١/٢٠٢١، <https://bit.ly/3tJvRr7>، (آخر مشاهدة ٠٥/٠٢/٢٠٢١).
- ١٠٤ عرب ٤٨، «انتخابات التجمع: فوز سامي أبو شحادة»، موقع عرب ٤٨، ٢٣/٠١/٢٠٢١، <https://bit.ly/3ktKTO8>، (آخر مشاهدة ٢٥/٠١/٢٠٢١).
- ١٠٥ مدير مدرسة سابق، من مواليد بلدة طمرة الزعبية في الجليل.
- ١٠٦ موقع بكرة، «نتنياهو: سأعين نائل الزعبي وزيراً للنهوض بالمجتمع العربي»، موقع بكرة، ٠٥/٠٢/٢٠٢١، <http://bit.ly/39h6fdt>، (آخر مشاهدة ٢٠/٠٢/٢٠٢١).
- ١٠٧ الجزيرة، «احتجاجات في الناصرة رفضاً لزيارة نتنياهو ومواجهات مع الاحتلال بالضفة الغربية» موقع الجزيرة، ١٣/٠١/٢٠٢١، <https://bit.ly/3r1SnKS>، (آخر مشاهدة ٢٠/٠١/٢٠٢١).
- ١٠٨ ناشطة جماهيرية من مدينة الناصرة، شغلت في السابق منصب مديرة عامة لمركز أنجاز المركز المهني لتطوير الحكم المحلي للسلطات المحلية العربية.
- ١٠٩ حيفا نت، «مرشحان عرييان في الخامسة الأولى لقائمة ميرتس للكنيست»، حيفا نت، ٠٤/٠٢/٢٠٢١، <http://bit.ly/3vM6wP9>، (آخر مشاهدة ٢٠/٠٢/٢٠٢١).
- ١١٠ مخرجة وكاتبة سيناريو ومنتجة تلفزيونية ووثائقية، محاضرة في مجال السينما في قسم التصوير في أكاديمية بتسلئيل في القدس، من مواليد قرية الفريديس الساحلية، جنوب حيفا.
- ١١١ موقع بكرة، «ابتسام مراغة- منوحي في الموقع ال ٧ في حزب العمل»، موقع بكرة، ٠١/٠٢/٢٠٢١، <http://bit.ly/313qIXA>، (آخر مشاهدة ١٥/٠٢/٢٠٢١).